الأمم المتحدة S/PV.7620

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٢٠

الخميس، ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راميريث كارينيو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرانكوف
	إسبانيا	السيدة بيدروس
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	أوروغواي	السيد بيرومديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جيي
	فرنسا	السيد لاميك
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

مسائل عامة تتصل بالجزاءات

أساليب عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢ فبراير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة (S/2016/102)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1603492 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

مسائل عامة تتصل بالجزاءات

أساليب عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢ فبراير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة (S/2016/102)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة ممثلي إريتريا، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان، السويد، شيلي، كوت ديفواروليبيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن اوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/102، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما سعادة السيد أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، وسعادة السيد كارلوس أولغوين سيغارّووا، نائب الممثل الدائم لشيلي.

أعطي الكلمة الآن للسفير سكوغ.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإسبانية): أشكر فنزويلا على دعوتي إلى أخذ الكلمة، وعلى المبادرة إلى تنظيم هذه الجلسة الهامة.

في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، اعتمدت السويد جزاءات اقتصادية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وكانت تلك الجزاءات آنذاك من جانب واحد في الأساس، وإنما اتصفت برمزية سياسية قوية. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت السويد تشارك في العمليات الرامية إلى زيادة فعالية الجزاءات وشفافيتها، بما في ذلك مؤخرا جدا، الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة، الذي أقيم برعاية أستراليا، وألمانيا، وفنلندا، واليونان.

إن الأساس القانوني لجزاءات الأمم المتحدة مستمد من ميثاق الأمم المتحدة. وأداة الجزاءات تطورت على مر الزمن. وخلال ربع قرن مضى، اعتمد مجلس الأمن الجزاءات بمزيد من الانتظام، وكانت أهدافها أوسع نطاقا بشكل متزايد. فهي تُستخدم في التصدي للتهديدات الناشئة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، ومكافحة الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، على سبيل المثال لا الحصر. وهناك دروس هامة يمكن استخلاصها من التجارب على مر السنين.

أولا وقبل كل شيء، لا يمكن للجزاءات أن تحقق النجاح بمفردها. فيجب أن تكون على الدوام جزءا من استراتيجية سياسية أوسع نطاقا. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تشجيع التفاعل على نحو أوثق بين رؤساء لجان الجزاءات وواضعي المسودة الأولى للقرارات التي يصدر عنها تكليف بالجزاءات. وينبغي تعزيز الاستراتيجيات السياسية المتماسكة الشاملة التي تتضمن مختلف الأدوات المتاحة للمجلس. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا النظر في مزيد من التفاعل بين لجان الجزاءات والأمانة العامة، بغية تنسيق الأنشطة، ومراعاة المدخلات التي تقدّمها أفرقة الخبراء وأفرقة الرصد.

ثانيا، تحتاج الجزاءات إلى أهداف واضحة ومعايير جليّة بشأن تعليقها أو إنهائها. ويتعين أن تكون لها أهداف قابلة

للتنفيذ، يسهل فهمها، ويجري الإبلاغ عنها جيدا. وينبغي تصميمها بحيث يجري تجنّب العواقب غير المقصودة، بما في ذلك التسبب بأعباء على الدول المجاورة، والحد من التجارة المشروعة، وتجنّب أي آثار إنسانية سلبية على السكان المدنيين.

ثالثا، يتعين أن تترافق الجزاءات مع إجراءات وأحكام شفافة على النحو الواجب. وفي هذا السياق، تتصف لجان الجزاءات بأهمية حاسمة، كونها الرابط الرئيسي بين نظام الجزاءات للأمم المتحدة والدول الأعضاء. وقد اتُخذ بالفعل عدد من الخطوات الهامة لزيادة الشفافية في أساليب عمل لجان الجزاءات. وهناك الآن مشاركة أكثر نشاطا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويقوم رؤساء اللجان بمزيد من الزيارات الميدانية، بغية فهم الوضع القائم بشكل أسرع. وازداد تقديم التقارير العلنية، بما في ذلك النشرات الصحفية المتكررة. وينبغي الثناء على هذه الجهود وتعزيزها.

وفي الاستعراض الرفيع المستوى، حددنا عددا من الإجراءات الإضافية لتحسين أساليب عمل لجان الجزاءات. وأود أن أسلط الضوء على مجرد البعض منها.

إن لجان الجزاءات بإمكانها أن تقدّم تقاريرها إلى المجلس في جلسة علنية. ومن شأن ذلك أن يسمح للدول الأعضاء بالبقاء على اطلاع وزيادة المشاركة، وأن يساعد الوكالات ذات الصلة في الدول الأعضاء على فهمها لمتطلبات التنفيذ بصورة أفضل. وباستطاعة رؤساء لجان الجزاءات التي تتشابه في مواضيعها أو نطاقها الجغرافي أن يعملوا على تنظيم اجتماعات مشتركة، بما في ذلك في المناطق، بهدف تعزيز الفهم للمسائل والتحديات المتشابهة. وبالمثل، يمكن للأمانة العامة أن تنظم اجتماعات هادفة مع المجموعات الإقليمية التي تتخذ من نيويورك مقرا لها، بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ الجزاءات، والتماس المساعدة الممكنة. ويمكن للجان أن تستعرض بشكل دوري تحديد الأفراد والكيانات بغرض التأكد من بقاء القوائم صحيحة. وبإمكان مجلس الأمن ولجان الجزاءات استخدام مصطلحات ومبادئ توجيهية موحدة للحد من عدم اليقين، واحتمال الافراط في الامتثال لجزاءات الأمم المتحدة، وبإمكان كل لجنة أن تشير إلى الإعفاءات بلغة واضحة ودقيقة في الصفحة الرئيسية لموقعها على الإنترنت.

وثمة مسألة أخرى يتعين النظر فيها هي تعيين رؤساء لجان الجزاءات. فالمذكرة الرئاسية S/2012/937، بشأن أساليب عمل المجلس، تنص على أنه ينبغي تعيين الرؤساء ”بطريقة متوازنة، وشفافة، وفعالة، وشاملة“. ومن شأن زيادة الشفافية في هذه العملية والتشاور على نطاق أوسع مع أعضاء المجلس أن يكفلا توزيع الرؤساء بشكل أفضل توازنا. علاوة على ذلك، ينبغي تعيين رؤساء جدد للجان الجزاءات في أقرب وقت ممكن بعد كل انتخاب للأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، بغية السماح بتحسين الإعداد. وينبغي لعملية التسليم والتسلّم بين الرؤساء السابقين والرؤساء المقبلين بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب أن تصبح ممارسة متبعة. والانتخابات المبكرة للأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، الأمر الذي حدث لأول مرة هذا العام، ستكون مفيدة في هذا الصدد.

وفي الختام، نأمل من المناقشة الهامة التي تجري اليوم والتوصيات بشأن ممارسات العمل الأكثر شفافية التي حددها الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة، أن تضاف إلى الجهود المبذولة في سبيل جعل الجزاءات أكثر فعالية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير سكوغ على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير أولغوين سيغارّووا.

السيد أولغوين سيغارّووا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): من دواعي الشرف أن أتكلم أمام المجلس تحت رئاستكم، سيدي. إنني أتلو هذا البيان باسم الممثل الدائم لشيلي، السفير

كريستيان باروس، والرئيس السابق للجنتين المنشأتين عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، والقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، الذي للأسف لا يمكنه أن يكون معنا اليوم. ونحن نشكر فنزويلا على السماح لنا بتبادل بعض الأفكار والمقترحات حول أساليب عمل الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن، وخاصة لجان الجزاءات.

إن هذا النقاش يبيّن الاهتمام المشترك بتحسين نظم الجزاءات، كما تضمنته المبادرات السابقة، مثل الجلسة التي عقدها المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ حول المسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (S/PV.7323)، والاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة والخلاصة الناتجة عنه، التي عمّمت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/2015/432، المرفق). ونحن نرحب اليوم بحضور ومشاركة ممثلي الدول المعنية والمهتمة بهذا الموضوع، نظرا لأن آراءهم ستساعد على تحسين الطريقة التي تعمل بها هذه الآليات.

والطابع العالمي للأمم المتحدة يجعلها الهيئة الملائمة لصياغة الجزاءات ورصدها. وإننا نرحب بحقيقة أن هذه الجزاءات هي استجابة غير عسكرية في سبيل التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، وهي وقائية بطبيعتها وقابلة للتكيف في مواجهة التحديات الجديدة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك مشاكل تؤثر على التنفيذ الفعال للجزاءات من جانب الدول الأعضاء. واستنادا إلى تجربتنا في رئاسة الجهازين الفرعيين المشار إليهما أعلاه، قمنا بتحديد بعض المسائل والحالات التي تثير اهتمامنا.

أولا، إن لجان الجزاءات تشمل طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك عدم الانتشار، والإرهاب، والانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان، والتحولات السياسية السلمية، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها، وتجنيد الأطفال واستخدامهم لأغراض عسكرية. وتستخدم اللجان حتى الآن مجموعة متنوعة من الأدوات، مثل حظر السفر، وتجميد الأصول، وحظر توريد الأسلحة، مع الاهتمام بالتناسب والأداء الوظيفي.

وبغية مساعدة مختلف الأطراف الفاعلة على فهم مدى تعقيد نظم الجزاءات وأدواتها، نعتقد أنه من المفيد التوصل إلى بعض القواسم المشتركة، وتحديد أفضل ممارسات التنفيذ. لذلك، نقترح إيلاء الاعتبار لإعداد مذكرة للتنفيذ تساعد على تطبيق جميع جزاءات مجلس الأمن، بغية استكمال قائمة الجزاءات الموحدة.

ثانيا، ثمة انتقادات مفادها أن عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في إنشاء نُظُم الجزاءات أو في عملية التعيين قد يقوض شرعية الجزاءات ويعرقل تنفيذها. إن الإجراءات القانونية الواجبة من بين المبادئ العامة للقانون وتنطوي على فائدة عملية. وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة يجعل من الصعب على بعض الدول والأوساط السياسية الإقليمية تنفيذ الجزاءات. لذلك، ينبغي للمجلس تعزيز ولاية مكتب أمينة المظالم، وتمديد تلك الولاية – المنطبقة حاليا على اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) – وعلى لجان الجزاءات الأخرى. إن إنشاء القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦) لجهة تنسيق لرفع الأسماء من قوائم الجزاءات كان تطورا هاما على الرغم من أنه لا يزال يوجد مجال للتحسين.

ثالثا، فيما يتعلق بالشفافية والتواصل، ينبغي لنا أن نقر بإحراز تقدم في ذلك الصدد. غير أن جوانب القصور المتبقية في الشفافية والتوعية تشكل عقبة أمام تنفيذ الجزاءات. نعتقد أن التقارير الدورية التي تقدمها لجان الجزاءات والأجهزة الأخرى التابعة لمجلس الأمن ينبغي، كقاعدة عامة، أن يجري عرضها علنا. إذ أن ذلك يساعد على جعل عمل اللجنة أكثر شفافية،

ويحسن من فهم أنظمة الجزاءات، ويساعد على التشديد على أنه ينبغي لنا جميعا تنفيذ الجزاءات. وبشكل عام، ما من سبب يبرر استمرار بعض لجان الجزاءات، من قبيل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، في تقديم تقاريرها إلى المجلس في ظل مشاورات مغلقة. وعلاوة على ذلك، فإن ينبغي أن يصاحب هذه الإحاطات الإعلامية بيانات صحفية تصدرها لجان الجزاءات، وهي أداة نعتقد أنها لا تستخدم بالقدر الكافي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الزيارات التي يقوم بها المتحدثون باسم اللجان للدول الأعضاء لتوضيح الهيكل الكامل للجان الجزاءات التابعة للأمم المتحدة يمكن أن تكون مفيدة.

رابعا، أود أن أنتقل إلى الحوار بين اللجان والدول الأعضاء، لا سيما تلك المتأثرة مباشرة بالجزاءات والدول المجاورة ودول المنطقة. إن عددا من القرارات والمبادئ التوجيهية للجان تنص على اتخاذ تدابير لزيادة الشفافية وتحسين الحوار مع الدول الأعضاء. غير أن تلك الجهود محدودة على الصعيد العملي. ومن تجربتنا، فإن زيارة العمل التي قام بها الممثل الدائم لشيلي إلى كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بوصفه رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، كانت زيارة هامة بالنسبة لرئاسته لأنها حسنّت قنوات الاتصال والتعاون، ووفرت منظورا جديدا بشأن أثر الجزاءات في الميدان، وضيقت الفجوات المتصورة، وأطلقت العنان من جديد للعلاقة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. لذلك توجد حاجة لتحسين الحوار مع الدول المتأثرة بالقدر الذي تسمح به الحالة الأمنية، لتعزيز الزيارات الميدانية التي تقوم بها لجان الجزاءات ورؤساؤها للتحقق من حالة تنفيذ الجزاءات وأثرها ومن ثم تقييمها، فضلا عن تحسين التنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة وبعثاتها.

خامسا، فيما يتعلق بالنتائج غير المقصودة، فإن بعض الجزاءات، كتلك التي تشمل موارد طبيعية محددة، قد يكون لها أثر ضار على التجارة المشروعة والأوساط الحرفية التي تعتمد على تلك المصادر من أجل بقائها. وعلاوة على ذلك، من الحتمي الحيلولة دون تسبب الجزاءات بعواقب إنسانية. تلك نقطة لا تزال تثار التساؤلات حولها؛ ومن الجوهري معالجتها لأنها قد تقوض المصلحة الأسمى من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتحديد، كرامة وحقوق الأفراد. ونعتقد أنه قبل فرض الجزاءات، ينبغي للأجهزة الفرعية التابعة للمجلس أن تُقيم الإطار القانوني في بلد ما وفي المنطقة الإقليمية وأن تتوقع العواقب السلبية غير المقصودة المحتملة ذات الطابع الإنساني أو الاقتصادي الاجتماعي.

ينبغي للمساعدة والتعاون أن يُحسنا من القدرات الوطنية والملكية الوطنية لدى الدول المعنية، بناء على طلبها، في مجالات من قبيل استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك النباتات والأحياء البرية، ومراقبة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، بينما في الوقت نفسه توفر الدعم المطلوب لتنفيذ صكوك من قبيل اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض واتفاقية كينشاسا لمراقبة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة.

إن أنظمة الجزاءات من بين الأدوات المتاحة لمجلس الأمن للتصدي للمخاطر التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. وهي أدوات مؤقتة وليست غاية في حد ذاتها. لذلك ينبغي للمجلس أن لا يعمل على إدامة لجان الجزاءات إلى أجل غير مسمى، إذ أن البعض منها استمر لسنوات وأصبح من المفارقات التاريخية. إزاء تلك الخلفية، من الضروري تحديد الأهداف التي سيتم تحقيقها بطريقة أكثر دقة عند إنشاء لجنة ما، والعمل أيضا في نفس الوقت على إجراء تقييم بصورة منتظمة لمعرفة ما إذا تم تنفيذ الأهداف.

أما فيما يتعلق بأساليب العمل، فنقترح اتخاذ تدابير محددة لتيسير إدارة اللجان. فعلى سبيل المثال، ما أن يُنتخب أعضاء

جدد في مجلس الأمن، عليهم أن يتعرفوا على رئاسات اللجان التي سوف يعينون للعمل فيها لتمكين الأفرقة الجديدة في اللجان من الإعداد لوظائفها الجديدة والهامة. ونقترح أيضا زيادة الوقت المخصص لتجهيز الطلبات والاستفسارات التي يتم إعدادها للجان.

أختتم كلمتي بالدعوة إلى التأمل في طرائق تحسين هيكل الجزاءات. وفي ذلك السياق، نؤمن بضرورة الاستمرار في النظر في الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن. فالجزاءات أيضا تتعلق بفعالية النظام. إذ أن لها أبعادا وآثارا متعددة مما يحتم المتابعة بشأن مسؤولية تنفيذها ووجوب تحييد العواقب السلبية غير المقصودة على السكان. لذلك نقدر الاهتمام بتعزيز عملية التأمل على أساس الواقعية والنهج العملي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير أولغين سيغارُّوَا على بيانه.

أعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين فترويلا على مبادرته بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم للسويد ونائب الممثل الدائم لشيلي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

أناط ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجلس أن يعمل باستمرار على تحسين إجراءاته، وزيادة فعاليتها، وتعزيز أهميتها وشفافيتها وتحسين تنفيذ الولاية التي أناطه بها الميثاق. إن ذلك كله له أثر على دور الأمم المتحدة وعلى المصالح المشتركة لعموم الدول الأعضاء في المنظمة.

وبفضل الجهود المشتركة لأعضاء مجلس الأمن، تحققت مؤخرا نتائج إيجابية في تحسين أساليب عمل المجلس. يعلق المجلس أهمية على تحسين شفافية عمله ، وفي الوقت نفسه توجد زيادة ملحوظة في عدد الجلسات المفتوحة وفي عدد الإحاطات الإعلامية التي تقدم لغير الأعضاء عن عمل المجلس. بالإضافة إلى ذلك، وفي أشكال مختلفة، زاد المجلس من تفاعله مع عامة الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى.

والصين تدعم استمرار التحسن في أساليب عمل المجلس والاضطلاع بدوره المحوري في صون السلام والأمن الدوليين بصورة كاملة. وأود تسليط الضوء على النقاط التالية.

أولا، في ضوء الولاية المسندة إلى المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي له تركيز طاقته وموارده على البنود الرئيسية العاجلة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجلس في سياق معالجة المسائل المواضيعية، الالتزام بمسؤولياته وزيادة تواصله مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، لتمكينهم من الاستفادة الكاملة من منظوراتهم وخبراتهم، وتعزيز التنسيق وتقسيم العمل لتجنب التكرار في الجهود.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يولي الاهتمام للدبلوماسية الوقائية والوساطة. وينبغي للمجلس الدعوة إلى ثقافة السلام وتعزيزها؛ وزيادة استخدام الوسائل السياسية من قبيل الوساطة والمساعي الحميدة والعمليات السياسية لتسوية النزاعات السياسية وتعزيز الدبلوماسية لحل الأزمات؛ والامتناع عن التهديد بفرض جزاءات أو باستخدامها. وينبغي للمجلس إيلاء مزيد من الاهتمام لوجهات نظر البلدان المتأثرة وبلدان المنطقة المعنية من أجل ترشيد عمليات صنع القرار الخاصة بها. وفي ضوء الاحتياجات في إطار الفصل الثامن من الميثاق، يتعين على المجلس أن يعزز تنسيقه وتعاونه مع المنظمات الإقليمية.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يجري مشاورات كاملة وأن يسعى جاهدا إلى ضمان تحقيق توافق في الآراء واسع

النطاق. وفي عملية صنع القرارات، ينبغي لأعضاء المجلس عقد مشاورات كاملة وشاملة والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء. وهناك حاجة إلى الامتناع عن الضغط لتمرير مشروع نص ما في ظل وجود اختلافات خطيرة بين الأطراف، بحيث يمكن الحفاظ على وحدة المجلس وتعزيز سلطة قراراته.

رابعا، يلزم أن تنفذ الهيئات الفرعية للمجلس ولاياتها بصورة شاملة. ويتعين على لجان الجزاءات التابعة للمجلس أن تعزز عملها بشأن الإدراج والمراجعة والرفع من القوائم؛ وإجراء استعراضات منتظمة لقائمة الجزاءات؛ وتنفيذ قرارات المجلس بشكل شامل وعلى نحو دقيق. ويتعين أن تضطلع أفرقة الخبراء المعنية بعملها بطريقة موضوعية وعادلة وفي إطار المعاملة بالمثل، من أجل تحسين نزاهة نظام الجزاءات وشفافيته، والحفاظ على سلطة جزاءات الأمم المتحدة وفعاليتها.

ومن الضروري أن تقوم لجنة مكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، وغيرها من الهيئات الفرعية، بتقديم التوجيه الفني والدعم في ضوء احتياجاتهم الخاصة، ومساعدة الدول الأعضاء على تعزيز جهودها لبناء القدرات.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة تحت رئاستكم بشأن أساليب عمل الهيئات الفرعية، وخاصة لجان الجزاءات. نحن نولي أهمية كبيرة لحسن أداء لجان الجزاءات، التي تأتي الآن في صميم نشاط مجلس الأمن. ومع وجود ١٦نظاما من أنظمة الجزاءات العاملة، فإنها أصبحت أداة هامة من أدوات مجلس الأمن التي أثبتت فعاليتها. والضغوط التي مارسها المجتمع الدولي من خلال نظام الجزاءات الذي أنشئ عام ١٩٧٧ على جنوب أفريقيا، أدت إلى إنهاء الفصل العنصري في ذلك البلد تدريجيا، الأمر الذي سمح برفع الجزاءات في عام ١٩٩٤.

وفيما يتعلق بإيران، أعرب المجتمع الدولي،من خلال خمسة قرارات اتخذها المجلس، عن قلقه العميق إزاء البرنامج النووي الإيراني. وبعد مرور عشر سنوات على وضع مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره للمرة الأولى، فتحنا صفحة جديدة في العلاقات مع إيران برفع نظام الجزاءات، بعد تنفيذ إيران لالتزاماتها وفقا لاتفاق فيينا. وثمة نظام جديد للقيود والمراقبة دخل حيز النفاذ الآن وسوف يتم عرضه غدا على الدول الأعضاء. إن الاحترام الكامل لاتفاق فيينا هو ضمانة لا غنى عنها. وقد أدت الضغوط التي تفرضها الجزاءات دورا مركزيا في توفير إمكانية التوصل إلى اتفاق.

ويجب ألا نجعل قصص النجاح تلك تقلل من شأن تعقيد هذه الأداة. وعلى مر السنين، نجحنا في تكييفها والتركيز على كل حالة بمفردها، وفي التخفيف من الآثار على المدنيين، بقدر ما يمكن، وفي الوقت نفسه كفالة حقوق الإنسان بصورة متزايدة. إن الجزاءات أداة رئيسية في عملية تسوية الأزمات. ويمكن أن تكون أداة لدعم الدول التي أضعفها انعدام الأمن أو وجود الجماعات المسلحة على أراضيها. وتتبادر إلى الذهن بلدان مثل الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، تغير نظام الجزاءات وفقا للحالة. واستمر تعديل الحظر المفروض على الأسلحة الذي أنشئ في عام ٢٠٠٣، وهو يستهدف منذ عام ٢٠٠٨ الكيانات غير الحكومية حصرا. وفيما يتعلق بالجزاءات الفردية ضد الجماعات المسلحة، طلبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها أن يتم تعزيز نظام الجزاءات.

وفي كوت ديفوار، تمكنا من تكييف نظام الجزاءات من أجل دعم البلد في طريقها إلى الاستقرار الذي تمت استعادته منذ أزمة ٢٠١٠-٢٠١١. وفي عام ٢٠١٣، برر التحسن السريع في الحالة في جميع المناطق قرارَ مجلس الأمن رفع الحظر

المفروض على الماس وتخفيف الحظر المفروض على الأسلحة. وفي وقت لاحق، رُفعت أسماء بعض الأفراد من قائمة الجزاءات من أجل تعزيز العملية السياسية والمصالحة الوطنية. وأسهمت تلك التعديلات بانتعاش كوت ديفوار.

إن نطاق الجزاءات مرن أيضا ونحن نسعى إلى كفالة أن الجزاءات تستهدف الأفراد أو الكيانات أو القطاعات التي تشكل خطرا مباشرا على استقرار الدول. وبناء على ذلك، أصبح الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية معيارا للإدراج في قوئم العديد من أنظمة الجزاءات. والعقوبات التي تستهدف الاتجار بالفحم في الصومال، والماس في جمهورية أفريقيا الوسطى، والموارد الطبيعية، والاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض في جمهورية الكونغو الديمقراطية الكونغو الديمقراطية، ليست سوى بعض الأمثلة على نظم الجزاءات التي تطورت من أجل تحسين استهداف الموارد التي تستخدمها الجماعات المسلحة للتمويل. وبالمثل، فإن نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، الذي استهدف في الأصل تنظيم القاعدة، قد تطور وفقا لذلك مع التهديد الإرهابي ليشمل (داعش).

ويجب أن توفر نظم جزاءات أكثر مرونة وأكثر استهدافا، الأدوات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان. لقد كان إنشاء مكتب أمين المظالم في عام ٢٠٠٩ بشأن تنظيم القاعدة ابتكارا رئيسيا أثبت جدواه وفعاليته إلى حد كبير. إن هذه الآلية التي تسمح للأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات بموجب نظام القرار ١٢٦٧ التماس الانتصاف إذا رأوا أن القرار غير مبرر، تمثل خطوة هامة إلى الأمام من حيث الشفافية. وبينما نسعى إلى تعديل أنظمة الجزاءات لكي نكفل أن تكون بأكثر فعالية ممكنة، يجب أن نواصل بذل الجهود لتحسين أساليب عمل لجان الجزاءات. واتخذت الأمانة العامة إجراءات تستحق التنويه في هذا الصدد، ويجب أن نواصل السعي إلى تحقيقها وتعزيزها.

وفيما يتعلق بالشفافية، نؤيد المقترحات المقدمة في المذكرة المفاهيمية التي قدمتها الرئاسة (S/2016/102، المرفق)،حيث إن من شأنها تعزيز فهم أفضل لمهام لجان الجزاءات. ونحن نرى، على سبيل المثال، بأن أفرقة الخبراء المكلفة بمختلف أنظمة الجزاءات تعد تقارير قيمة جدا، ولا ينبغي أن يكون نشرها موضع شك. كما نؤيد أيضا عقد اجتماعات مع البلدان الخاضعة لأنظمة الجزاءات وبلدان المنطقة، ولا سيما البلدان المجاورة، لأننا نأمل أن تتيح هذه الاجتماعات المجال لتحسين تنفيذ الجزاءات. إن الزيارات الميدانية التي يقوم بها رؤساء لجان الجزاءات، حيثما أمكن، هي أيضا مفيدة في تشجيع زيادة فهم نظم الجزاءات من جانب البلدان المعنية.

ونحن نعلم أن تولي رئاسة الهيئات الفرعية هو مسؤولية هامة تقع على عاتق الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. أما بالنسبة لبقية أنشطة المجلس، فإن انتخاب أعضاء جدد في وقت سابق من هذا العام سيتيح المجال لتحسين التحضير في المراحل الأولى. وبوصفنا قائمين على صياغة العديد من نظم الجزاءات في أفريقيا، فقد كنا دائما وما زالنا جاهزين للحوار مع رؤساء اللجان إذ يتولون مهامهم، وكذلك الأمانة العامة، التي تضطلع بدور بالغ الأهمية.

لقد إطلعنا باهتمام على أعمال مجموعة البلدان المتقاربة التفكير، وأعمال الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة. وتبدو الكثير من التوصيات مفيدة بالنسبة لنا، حيث تتعلق بالاستمرار في ضمان العدالة، التي نحن ملتزمون بها على الصعيد الوطني، وكذلك بصفتنا عضوا في الاتحاد الأوروبي. إن الجزاءات هي في المقام الأول، أداة سياسية تحت تصرف المجلس، لمساعدته في الدفاع عن مسؤوليته عن حفظ الاستقرار

والأمن الدوليين، مما يعني أنه يجب علينا أن نكون جميعا أكثر مطالبة بفعالية النُظم التي ننشئها وبعملها بشكل سلس.

السيد غاسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم ،سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن أساليب عمل الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، ومعالجة وتحسين الشفافية والكفاءة في عمل تلك الهيئات، ولا سيما لجان الجزاءات.

وبما أن هذه هي أيضا المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، إسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على تبوئكم الرئاسة، وأن أتمنى لكم ولوفدكم الكثير من النجاح في عملكم خلال هذا الشهر، كما أظهرتم ذلك بالفعل. ونود الإعراب عن دعمنا للمذكرة المفاهيمية التي قدمها الرئيس بشأن عمل الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن (S/2016/102، المرفق) والاقتراحات ذات الصلة التي قدمتموها بشأن إدخال تحسينات في مجالات الشفافية؛ واختيار وإعداد رؤساء اللجان، والتفاعل والتنسيق بين الهيئات الفرعية والمجلس نفسه، والحاجة إلى إشراف الآلية على تنفيذ المقترحات التي طرحت في المذكرة.

وبالنظر إلى استخدام مجلس الأمن لأنظمة الجزاءات بشكل مكثف، في محاولة منه للحد من سلوك بعض الدول والكيانات التي يعتبر بأنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، أو فرض تغيير ذلك السلوك، أو ردعها، تضطلع لجان الجزاءات، وسوف تستمر في الاضطلاع بدور أساسي كأداة سياسية قوية للمجلس. ويعني ذلك أن هناك حاجة دائمة لتحسينها، وبالذات فيما يتعلق بعملية صنع القرار، واعتماد الجزاءات، وفرضها وإنفاذها ورفعها.

يُنظر إلى الشفافية والتوعية في مشروع المذكرة، كمسألتين أساسيتين يتعين على مجلس الأمن معالجتهما بعناية. إن التصور الحالي للأعضاء المنتخبين وأعضاء الأمم المتحدة ككل، يتعلق بكون مسألة الشفافية ترتبط ارتباطا وثيقا بشرعية فرض الجزاءات، نظرا للحساسية السياسية الشديدة تجاهها. ومن هنا، فإن الشفافية أمر بالغ الأهمية في جميع مراحل العملية المؤدية إلى فرض الجزاءات، بدءا من تصميمها، من خلال صياغة القرارات التي تليها، أو تنفيذ المجتمع الدولي لها، وأخيرا، تقييم فعاليتها والامتثال لها.

إن امتثال المجتمع الدولي يتطلب تقديم معلومات للدول الأعضاء، التي يجب أن ترد بالمثل، مما يعني الحاجة إلى زيادة فهم جوهر نُظم الجزاءات، وأهدافها، ومتطلبات تنفيذها. ويقترح مشروع المذكرة، إدخال تغييرات كبيرة في الطريقة التي تعمل بها لجان الجزاءات، وذلك للحد من التصور بأن جزءا كبيرا من أعمال اللجان يتم من دون علم جميع أعضاء المجلس، على الرغم من أن اللجان يرأسها عادة أعضاء منتخبون. ولا بد حسب اعتقادي من التعامل مع هذه المسألة بكل بجدية.

ومن ثم، فإننا نشجع بقوة عقد رؤساء لجنة الجزاءات جلسات إعلامية تفاعلية مفتوحة وأكثر تواترا، مع الدول غير الأعضاء في المجلس، وكذلك مع البلدان الخاضعة لنُظم الجزاءات أو المتضررة منها.

ودائما فيما يتعلق بموضوع إدخال تغييرات على عمل لجان الجزاءات، فإننا نعلق أهمية كبيرة على عملية اختيار وإعداد الرؤساء قبل توليهم لمهامهم. وفي حين وافق مجلس الأمن على ضرورة أن يكون تعيين رؤساء الهيئات الفرعية متوازنا وشفافا وفعالا وشاملا، إلا أنه في الواقع لم يتحقق ذلك، لأنه يجري التشاور مع الأعضاء المنتخبين بشكل غير رسمي وبشكل منفصل، وتعيينهم قبل فترة قصيرة للغاية من توليهم لهذا المنصب المهم، بشكل لا يسمح لهم بالتحضير لتوليه. وعلى هذا النحو، فإننا نرى ضرورة تعيين رؤساء الهيئات الفرعية في الوقت المناسب، مما يسمح لهم بالمشاركة مسبقا في اجتماعات الهيئات الفرعية المعنية.

وفي الختام، نود أن نكرر دعمنا لمشروع المذكرة، ونأمل أيضا أن يجري استخدامه بالتأكيد كأداة لتحسين وتنفيذ عملنا بشكل أفضل فيما يخص هذه المسألة. وستحسن هذه المقترحات بالتأكيد التعاون بين أعضاء المجلس ولجان الجزاءات، التي تعتبر أداة سياسية مهمة بالنسبة للمجتمع الدولي، لإجبار الدول والكيانات والأفراد على احترام القانون الدولي والالتزام بقرارات مجلس الأمن.

وقد ذكّر السفير السويدي سكوغ المجلس بنظام جزاءات مهم، ساهم في نهاية نظام إعتبره المجتمع الدولي بحاجة إلى تغيير، لتحسين السلام وإرساء النظام الدولي، ليس فقط في جنوب أفريقيا، ولكن في العالم بأسره. وفي أوقات التهديدات والتحديات الكبرى، فإن مجلس الأمن بحاجة أكثر من أي وقت مضى للحفاظ على موقف واضح، من خلال عدم السماح للخلافات السياسية أو لمصالح معينة بتقويض نُظم الجزاءات. وعلى هذا النحو، فإنه يجب أن يضمن ألا يكون للانقسامات بين أعضاء المجلس أثر سلبي على قدرة اللجان على الاضطلاع بولاياتها.

السيد فان بوهمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بالفرصة المتاحة اليوم لمناقشة جانب هام، كثيرا ما يجري إغفاله في عمل المجلس. وأشكر الممثل الدائم للسويد ونائب الممثل الدائم للشيلي، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين للغاية.

هناك ٢٥ هيئة تابعة لمجلس الأمن؛ أكثر من نصفها لجان جزاءات. إن الجزاءات هي ضمن عدد قليل من الأدوات المتاحة لنا، في حال عدم استخدام القوة، للتعامل مع الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ويمكنها ولها تأثير مفيد، سواء ذلك المتعلق بتقييد تدفق الأسلحة إلى أماكن الصراع، أو تحفيز الأفراد على الامتناع عن الأنشطة التي تهدد فرص السلام، أو لفت نظر دولة محاربة إلى أن أفعالها غير مقبولة.

وفي مجالي مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار، تشكل جزاءات الأمم المتحدة، عنصرا مركزيا في جهود المجتمع الدولي الرامية للحد من قدرة الأطراف المعنية على إحداث ضرر.

ويعتمد تنفيذ هذه التدابير وفاعليتها الإجمالية على الأداء الفعال للجان الجزاءات. وأعني بذلك اتخاذ القرارات المستنيرة المناسبة من حيث التوقيت، والاتجاه الاستراتيجي الواضح، والتحلي بالمرونة للتكيف مع الظروف المتغيرة.

ويعني ذلك أيضا الشفافية من خلال مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين لفهم أي آثار غير مقصودة تنجم عن تدابير الجزاءات. ورغم أننا نرى أنه ليست هناك أدلة كافية تشير إلى شيوع العواقب غير المقصودة، علينا أن نكون على استعداد للاستجابة لأي من هذه الآثار بطريقة مرنة.

وتمثل رئاسة هذه الهيئات جزءا من مسؤولياتنا في المجلس بالنسبة لعشرة منا، نحن الممثلين الجالسين حول هذه الطاولة. وقد زاد عدد اللجان الآن بواقع ثلاثة أمثال عن عددها في آخر مرة كانت فيها نيوزيلندا عضوا في المجلس في عام ١٩٩٤، غير أنه ليس هناك منتدى لمناقشتها بأي قدر من الشمولية. ولهذا السبب رحبت نيوزيلندا بمبادرة فنزويلا بتنظيم هذه الجلسة. ونرى أن هناك عدة أسئلة يجب علينا طرحها. هل تعمل الأطر التي تدير لجان الجزاءات بنفس الدرجة من الفعالية التي ينبغي أن تكون عليها؟ وهل هي مدمجة بما يكفي في النطاق الأوسع لعمل المجلس؟ وهل نحن راضون عن أن تُدابيرها تنفذ بشكل صحيح، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الذي يجب أن نفعله؟ وأود أن أثير ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، لقد سمحت لجان الجزاءات للإجراءات الرسمية بعرقلة تحقيق نتائج. فالقرارات التي كانت ضمن نطاق صلاحيات الرئيس قبل ٢٠ عاماً، يُنتظر الآن أن يتخذها جميع أعضاء اللجنة بتوافق الآراء. وبصفتي رئيسا للجنتين من

لجان الجزاءات، أجد نفسي ممنوعا من أداء أبسط المهام. فلا يمكنني دعوة شخص ما إلى اجتماع للجنة أو إرسال رسالة أو بذل العناية الواجبة حيال الادعاءات بعدم الامتثال من دون موافقة جميع الأعضاء الـ ١٥. وعدم التمكن من الاتفاق على أبسط إجراءات المتابعة بشأن مزاعم عدم الامتثال هو – بكل صراحة – أمر سخيف. ومن العبث أن يُقال لسلفي، السير جيم ماكلاي، أنه لا يمكنه عقد جلسة إحاطة مفتوحة بشأن ما كنت تُسمى لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة من دون موافقة اللجنة، على الرغم من أنه مُطالب بموجب قرار صادر في إطار الفصل السابع بعقد تلك الإحاطة.

وتحبط هذه المقتضيات الإجرائية والشكليات البالية المتبعة في اللجان الكفاءة وتخنق الابتكار. كما أنها تضيع وقت السفراء والخبراء الثمين من دون داع. إن العملية الإجرائية مهمة، ونحن نتفق مع ذلك، ولكن ينبغي ألا نسمح لها بإعاقة الهدف الأساسي لوجودنا كمجلس – وهو صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن نتذكر أن لجان الجزاءات تعمل بالكامل بطريقة غير رسمية. فلا يوجد نظام داخلي ولا توجد محاضر. وهي تعمل في إطار مبادئ توجيهية ليست لها صفة رسمية. ومع ذلك، فقد سمحنا بطريقة ما أن تُصبح مقيدة للغاية بسبب أساليب عملها لدرجة أنها تخضع فعليا لإرادة ١٥ عضوا يملكون جميعا حق النقض. وذلك هراء.

ثانيا، هناك حاجة إلى مزيد من الاتساق بين عمل الهيئات الفرعية والمناقشات ذات الصلة في عمل المجلس الأوسع نطاقا. فالجزاءات لا تفرض في معزل ولكننا نناقشها كأنها كذلك، باستثناء بضع جلسات إحاطات شكلية، لو كنا محظوظين. وهذا الأمر يجب أن يتغير. ونحن بحاجة إلى إدراج الجزاءات في محادثاتنا المتعلقة بالحالات القطرية. وإن لم يحدث ذلك، فإننا نغفل عن الغرض منها. فلدى معظم اللجان هيئات خبراء تقدم تقارير ممتازة. ومع ذلك وفي كثير جدا من الأحيان، فإن هذه التقارير تُدفن في اللجنة ولا تصل المعلومات القيمة التي تحويها البتة إلى صناع القرار. ويجب علينا البحث عن عمليات لتمكين هؤلاء الخبراء من تقديم معلوماتهم إلى كل أعضاء المجلس وهو ما من شأنه أن يسمح لرئيس اللجنة بتوفير تقييمات أمينة لفعالية اللجنة التي يرأسها ولاستمرارها في خدمة الغرض من إنشائها. ولنكن صريحين: إن ذلك يتطلب من الأعضاء الدائمين تغيير نهجهم والتوقف عن محاولة تمحيص كل شئ يقوله أو يفعله رؤساء اللجان أو فرض رقابة عليهم.

ثالثا، يجب علينا مساعدة الأعضاء المنتخبين في الاستعداد بشكل أفضل للمشاركة في الهيئات الفرعية. وحسب تجربتي، فإن الأعضاء الدائمين هم الذين يشاركون بنشاط أكبر في لجان الجزاءات، في حين يُثقل كاهل الأعضاء المنتخبين بالمهام الإدارية لرئاستها وما يرتبط بذلك من إحباطات. إن الأعضاء المنتخبين لا يخوضون حملات لانتخابهم ليسهموا ببساطة في تكملة العدد في المجلس. ونحن نرى سبيلين رئيسيين لمعالجة هذا الأمر. ويتمثل أولهما، في رأينا، في أنه ينبغي للمجلس أن يعين رؤساء اللجان من خلال عملية شفافة قبل مدة كافية من بدء فترة عضويتهم – وبما في ذلك ربما عن طريق إشراك الأعضاء الدائمين أيضا في تحمل العبء. ومن شأن ذلك تحقيق المزيد من العدل والشمول والمساعدة على تعزيز مناخ إيجابي بقدر أكبر في المجلس. وتغيير انتخاب الأعضاء الجدد إلى تموز/يوليه يتيح فرصة لتنفيذ هذا الأمر. والتعيين المبكر يتيح أيضا فرصة للأعضاء الجدد للاستعداد بشكل أفضل للاضطلاع بمسؤولياتهم الجديدة.

كما نؤيد عقد اجتماعات منتظمة غير رسمية للخبراء الذين يدعمون رؤساء اللجان من أجل مناقشة المسائل الشاملة والمساعدة في نقل الخبرات إلى الأعضاء الجدد. ومن شأن ذلك أن يساعد في معالجة افتقار الأعضاء المنتخبين إلى المعرفة المؤسسية وأن يتيح مزيدا من السلاسة في تسليم وتسلم

مهام الرئاسة. ومن شأنه أيضا أن يوفر منبرا لتحقيق المزيد من الاتساق بين الهيئات الفرعية وتشجيع استخدام أفضل الممارسات. وفي نهاية المطاف، وكما هو الحال مع أساليب العمل الأوسع نطاقا في المجلس، فمن غير المحتمل حل هذه المسائل بين عشية وضحاها، أو بقرار أو بيان رئاسي. فمعظم ممارسات هيئات الجزاءات غير مكتوبة. والإصلاح الرئيسي الذي نود أن نراه هو تغيير ثقافة الرسميات والاستبعاد الحالية. وتلك مسألة سلوكية بسيطة يمكن ويجب أن تتغير.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكركم، سيدي، على مبادرتكم بعقد مناقشة اليوم العامة بشأن أساليب عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، وأن أهنئ بلدكم على تولي رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير. وكذلك أهنئ الممثل الدائم للسويد ونائب الممثل الدائم لشيلي لهنئة حارة على إحاطتيهما الإعلاميتين عاليتي الجودة. إن معالجة هذه المسألة الهامة تستحق منا أعظم الاهتمام، حيث إنها ستساعد على تعزيز فعالية المجلس وكفاءته.

وقد أسهم الاستعراض الرفيع المستوى للجزاءات في عام ٢٠١٥، والذي جاء بعد ١٠ سنوات من انتهاء ولاية الفريق العامل المعني بالجزاءات، إسهاما أساسيا في النقاش الجاري بشأن كيفية تحسين فعالية لجان الجزاءات. وينبغي أن يدفعنا الدور الرئيسي الذي تقوم به الهيئات الفرعية، ولا سيما لجان الجزاءات، في تنفيذ قرارات مجلس الأمن إلى النظر في أفضل السبل التي تكفل أن تكون أساليب عملها، فضلا عن تعيين رؤساء اللجان، أكثر شفافية وشمولا وتحسين تبادل المعلومات بشأن عملها ونشرها وتعزيز التفاعل والتوافق في الآراء بين البلدان والهيئات الفرعية، من جهة، وبين هذه الهيئات والمجلس، من جهة أخرى.

ويرى وفد بلدي أن تعيين رؤساء الهيئات الفرعية ينبغي أن يخضع لعملية تشاور غير رسمية متوازنة وشفافة وشاملة للجميع بين أعضاء المجلس كافة. وفي هذا الصدد، قد يكون من المناسب أن يتم التعيين قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية فترة العضوية وأن يبدأ الرؤساء الجدد، بمجرد تعيينهم، حضور جميع اجتماعات الهيئات الفرعية ذات الصلة. وفيما يتعلق بالرؤساء المنتهية ولاياتهم، ينبغي تشجيعهم على تقديم بيانات شفوية وخطية عن أنشطة ولاياتهم الأجدر بالتنويه. وبالنظر إلى الطابع التقني في كثير من الأحيان للمسائل التي تعالجها الهيئات الفرعية، يتعين على الأمانة العامة مواصلة تقديم الدعم إلى الرؤساء المعينين وللموظفين العاملين معهم عن طريق توفير إمكانية الوصول إلى الأدوات المنهجية المناسبة من خلال الإحاطات الإعلامية.

ولتحسين الشفافية في عمل الهيئات الفرعية، من المهم للغاية أن يعقد رؤساؤها جلسات إحاطة تعقبها عمليات تبادل للآراء مع الدول غير الأعضاء في المجلس، وبالتالي إتاحة الفرصة للدول للإسهام في أعمال هذه الهيئات. وبالإضافة إلى ذلك، قد ننظر في تنفيذ آليات منتظمة للتشاور بين رؤساء لجان الجزاءات والقائمين بالصياغة من البلدان ذات الصلة.

وفي نفس السياق، يمكن منح اللجان الفرصة لإطلاع المجلس على محتوى تقاريرها في جلسة مفتوحة، مع الأخذ في الاعتبار، حيثما أمكن وعند الاقتضاء، بمتطلبات مبدأ السرية. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان المتضررة والبلدان المجاورة لها والأطراف المعنية بالجزاءات بصورة مباشرة ينبغي أن تشارك في عمل اللجان من خلال المشاركة في الجلسات، ولا سيما تلك التي تقدم فيها تقارير فرق الخبراء. وبالمثل، فإن ترجمة هذه التقارير إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة أمر ضروري لتيسير استعمالها في الوقت المناسب من قبل أعضاء اللجنة.

وفي الفقرة ٥٩ من القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن تمويل الإرهاب، يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز قدرات مكتب

أمين المظالم للجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) فيما يتعلق بداعش وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ولا سيما عن طريق توفير الموارد لتمكين المكتب من تلبية الحاجة إلى الترجمة، من بين أمور أخرى. ويعتقد وفد بلدي أننا يمكن أن نتجاوز هذه التوصية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على مكتب أمين المظالم لكفالة أن يكون مستقلاً فعلياً بالنسبة إلى اللجان ومجلس الأمن، وتعزيز قدرته على اتخاذ القرارات. والطريقة التي يُعيّن بها أمين المظالم، الذي له صفة تعاقدية مثل صفة أعضاء أفرقة الخبراء، تكاد لا تبيّن أهمية الولاية الممنوحة لهذا المنصب، ولا تُسهم في الاستقلال والشرعية التي تتوقف عليها فعالية بل ومصداقية عمل أمين المظالم. وبالمثل، نعتقد أنه من الأهمية بمكان جعل ولاية أمين المظالم متماشية مع ولاية المكتب، تمشياً مع النتائج التي خلص إليها الاستعراض الرفيع المستوى للجزاءات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

وفي الممارسة العملية، يجب أن يكفل مجلس الأمن أن تخدم الجزاءات السلم والأمن الدوليين. وتعتمد فعاليتها على كيفية استخدام مجلس الأمن لها ومدى الفعالية التي تنفذها بها الدول الأعضاء، مع احترام مقاصد ومبادئ الميثاق. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتم استعراض تنفيذ الجزاءات في البلدان المعنية بطريقة منتظمة وموضوعية وشفافة. إن تقييم أثر الجزاءات المحددة الأهداف، مع آثارها الجانبية المحتملة على الأوضاع الأمنية والإنسانية، فضلاً عن استغلال الموارد الطبيعية وتجارتها في البلدان المتضررة ينبغي منحه المكانة اللائقة به في ولاية أفرقة الخبراء. وفي هذا الصدد، من الضروري أن ينفّذ فريق الخبراء ولايته باستقلالية كاملة مع احترام سيادة الدول المعنية.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي في أن يواصل مجلس الأمن تعميق النظر في هذه المسألة، إلى أبعد من مناقشتنا اليوم، بهدف تحسين أساليب عمل الهيئات الفرعية. وبالمثل، يؤيد وفد بلدي مشروع الوثيقة التي اقترحتها الرئاسة الفنزويلية من أجل تحسين أساليب العمل وشفافية نظم الجزاءات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. وأرحب بتعليقات ممثلي السويد وشيلي.

وكما سمعنا اليوم، إن الجزاءات جزء حيوي من عُدّة المجلس. وجنباً إلى جنب مع غيرها من الأدوات المتوفرة لدينا، يمكنها المساعدة على منع نشوب النزاع والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من آثار أعمال الجماعات الإرهابية. وقد شهدناها تنجح في جميع أنحاء العالم في الاستجابة لجميع تلك التهديدات. وكان لها دور في بلدان مثل سيراليون وأنغولا في إقامة السلام والأمن الباقيين حتى اليوم. وساعدت في بلدان مثل إيران في الحد من تطوير أسلحة نووية، وهي خطوة هامة نحو إخراج إيران من عُزلتها. وهي تضيّق الخناق على تمويل جماعات مثل داعش والقاعدة، وتعطّل نشاطها وتوجه رسالة واضحة مفادها أن المجلس لن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة وحشيتها.

وتؤكّد جميع هذه الأمثلة أن الجزاءات يجب أن تكون تدبيراً قاسياً – وهو تدبير لن نفرضه باستخفاف أو نلجأ إليه بداية. ونحن لا نقلل من شأن العواقب غير المقصودة التي يمكن لهذه التدابير أن تجلبها أحياناً، ولكن علينا أن ندرك أن الأمم المتحدة طبقت الدروس المستفادة من الماضي، وقد عملت جاهدة على صقل نهجنا الذي نتبعه، بالانتقال من الحظر التجاري الواسع النطاق إلى استهداف أفراد وقطاعات محددة. ونعلم أن النهج الذي نتبعه ناجع. فلم يوجّه أي طرف ثالث من الدول نداء إلى الأمم المتحدة طلباً للمساعدة في الآثار غير المقصودة للجزاءات منذ عام ٢٠٠٣.

ومع ذلك، هناك دائماً الكثير مما ينبغي عمله لتحسين فعالية عمل الجزاءات التي نفرضها. وأنوّه، سيدي الرئيس، بالمقترحات التي قدمتموها في المذكرة المفاهيمية (S/2016/102، المرفق) ونتفق على أن هناك حاجة إلى إدخال بعض التحسينات على الآلية التي تقوم عليها جزاءات الأمم المتحدة. وفي هذا الصباح، استمعنا بالفعل إلى العديد من الأفكار الجيدة التي نؤيدها – على سبيل المثال، فيما يتعلّق بالتعيين المبكرلرؤساء لجان الجزاءات الجدد – ونرحب بتلك المساهمات البنّاءة في هذه المناقشة الهامة. فهناك بالتأكيد مجال، أيضاً، لمزيد من الانفتاح والشفافية في لجان الجزاءات، مع احترام سرية عملها، لا سيما بسبب المخاطر المتعلقة بنقل أصول أولئك الذين تستهدفهم.

ونحن بحاجة أيضاً إلى التأكد من أن أي مقترحات لإجراء إصلاحات تتمشى مع الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة. وينبغي أن لا نكرر جهودنا أو نسعى إلى إعادة اختراع العجلة. ونرحب بالعمل الذي قامت به السويد والمقدمون الآخرون بشأن هذه المسألة وينبغي لنا الاستفادة منه. وتُظهر الخلاصة النهائية له أن إصلاح الجزاءات يجب أن يُناقش في المائدة المستديرة، بما في ذلك النظر مرة أخرى في آلية جزاءات الأمم المتحدة وكيفية عملها مع المؤسسات الأخرى، وزيادة الوعي بالجزاءات في إطار الأمم المتحدة وخارجها.

وقد توصّلت الخلاصة أيضاً إلى أنه ”يمكن أن يكون لجزاءات مجلس الأمن، إذا ما نفذت بفعالية، دور حاسم في تعزيز السلام والأمن، وهي تقوم بهذا الدور فعلاً.“ (S/2015/432، صفحة ١١).

إن عبارة ”إذا ما نفّذت بفعالية“ الحاسمة تلك يجب ألا تغيب عن بالنا اليوم. وأي جهد من أجل تحسين الانفتاح أو الكفاءة لآلية جزاءات الأمم المتحدة لن يكون له وزن ما لم يتناول الكيفية التي يجري بها تنفيذ الجزاءات فعلياً. إن نظم الجزاءات التي أنشأها المجلس بموجب الفصل السابع تفرض التزامات ملزمة قانوناً على جميع الدول الأعضاء، وإن تنفيذ جميع الدول لها بالكامل مسألة حيوية تماماً. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن تكون به الجزاءات فعالة وتحقق أهدافها. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تمتثل الدول التي تعمل في لجان الجزاءات للأحكام المبينة في القرارات التي تحكم النظم. ولن نرى التنفيذ السليم إلا من خلال التزام هذه الدول بها.

لكننا ندرك أن التنفيذ في كثير من الأحيان أمر صعب، لذا نرى إمكانية لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في جميع المناطق وجميع النظم. وإحدى السبل هي تنظيم الاجتماعات والزيارات للخبراء من العواصم. وهذا من شأنه أن يسهم في المناقشة بإنشاء شبكات وتحديد الثغرات في القدرات. إن تبادل المعلومات عن التحديات التي يواجهها التنفيذ الفعال وتبادل أفضل الممارسات سيساعد الدول الأعضاء في التنفيذ الخاص بها. وينبغي إتاحة المساعدة في التنفيذ لغير القادرين حالياً على الامتثال. وباختصار، ينبغي أن نجعل الجزاءات سهلة التنفيذ قدر الممكن. ويشمل هذا تسهيل الأعمال التجارية، ونرحب بالدعوة الموجهة في القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) إلى إحراز تقدم في تعزيز نموذج بيانات قائمة جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على داعش والقاعدة.

وفي نهاية المطاف، ولضمان أن تظلّ الجزاءات جزءاً فعالاً طويل الأجل في صندوق أدواتنا، نحتاج إلى استخدامها بأنسب الطرق وأكثرها فعالية. إن ولايتنا واضحة – فهي تأتي من المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، ولكن التنفيذ الأفضل مطلوب للنجاح في هذا الجهد. وبوجود المعلومات الصحيحة في متناولنا، ومع الاستهداف الصحيح والتنسيق الصحيح، أعتقد أن الجزاءات ستظلّ تشجّع الجهات الفاعلة على الاتجاه نحو الغايات السلمية، وفي القيام بذلك ستستمر في دعم صون السلام والأمن الدوليين.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن امتناني للممثل الدائم للسويد ونائب الممثل الدائم لشيلي على إحاطتيهما الإعلاميتين المتبصرتين وعلى أفكارهما الجيدة جدا.

إن الموضوع الذي اخترتموه، سيدي الرئيس، حسن التوقيت تماما. فالمجتمع الدولي يواجه الآن تهديدات خطيرة تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشكل تجربتها النووية الرابعة، التي أجريت في ٦ كانون الثاني/يناير، وإطلاقها لقذيفة تسيارية في ٧ شباط/فبراير انتهاكات واضحة وصارخة لقرارات مجلس الأمن وللنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد اليابان مجددا أن المهمة الأشد إلحاحا الآن هي أن يتخذ المجلس على وجه السرعة قرارا جديدا، ينص على فرض تدابير مهمة أخرى للرد على هذه الانتهاكات الجسيمة والخطيرة، كما اتفقنا يوم الأحد الماضي.

إن كلمة ”جزاءات“ ذات مدلول عقابي. وعلاوة على ذلك، فإن المرء لا يمكن أن يجد تلك الكلمة في ميثاق الأمم المتحدة. وما نسميها جزاءات هي، في واقع الأمر، التدابير غير العسكرية المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق. وهي تشمل ”وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجويةوالبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية“. وأود أن أشدد على أن تلك التدابير لا تشكل عقابا أو هدفا، بل هي واحدة من أهم الأدوات المتاحة لمجلس الأمن من أجل التوصل إلى حل شامل للنزاع موضوع البحث.

والنقطة الثانية التي أود تناولها هي الامتثال. تنص المادة ٢٥ من الميثاق على أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتنفيذ قرارات المجلس بصرف النظر عما إذا كانت مشاركة في اتخاذ القرارات أم لا. والتقرير الصادر في العام الماضي عن فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) يصف هذه المسألة بشكل جيد جدا.

”يواصل الفريق تسجيل عدم تنفيذ الدول الأعضاء للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، ويشير إلى أن التقاعس وانخفاض مستوى الإبلاغ قد يعزى إلى انعدام الإرادة والقدرات التقنية و/أو المشاكل في النظم القانونية الداخلية. لكن فعاليتها (القرارات) تكمن في تنفيذها“ (S/2015/131، المرفق، ص ٥).

وأنا أتفق تماما مع رأي الفريق وملاحظاته. أود أن أُذكر جميع حكومات الدول الأعضاء بأهمية تنفيذ كل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن، وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق.

والنقطة الثالثة التي أود أن أتطرق إليها هي أهمية أفرقة الخبراء. إن لدينا الآن ١١ فريق خبراء، تضم في مجموعها ٦٥ خبيرا. وأثني على تفاني جميع أفرقة الخبراء. والمجلس يعتمد على الإسهامات التقنية العالية القيمة لهذه الأفرقة. وبالتالي، لا بد من أن نختار الخبراء الأكفاء من أجل كفالة جودة الخدمات. كما أن استقلال الأفرقة في غاية الأهمية. وهي تتعرض للكثير من الضغط السياسي. ولتمكين هذه الهيئات الفنية من أداء واجباتها كما ينبغي يجب أن نحترم استقلالها ونزاهتها. وفي هذا الصدد، ينبغي نشر التقارير السنوية لفرادى الأفرقة بلا استثناء. والنشر أمر هام أيضا لضمان الشفافية.

وبغية مواصلة تعزيز الشفافية، فإنني مستعد لتقديم إحاطات إعلامية للدول غير الأعضاء في المجلس في أعقاب الاجتماعات الرسمية للجان الجزاءات، كما فعل بعض الذين سبقوني في رئاسة لجان الجزاءات من قبل. وفي هذا السياق، فإن قراركم، سيدي الرئيس، بعقد هذه المناقشة بشكل مفتوح قرار جيد جدا لأن عموم الأعضاء يمكنهم معرفة الكيفية التي ينظر بها أعضاء المجلس إلى الجزاءات وطريقة إدارتها. كما أن ذلك يتيح لنا فرصة للاستماع إلى آراء غير الأعضاء.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أدلي ببضعة ملاحظات حول أساليب عمل الهيئات الفرعية. لقد طُلب مني في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ تولي رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) بشأن لبنان ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن اليمن، فضلا عن رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ولم تكن فترة شهر واحد قبل الانضمام إلى عضوية المجلس كافية للإعداد اللازم، بما في ذلك حضور اجتماعات تلك الهيئات بصفة مراقب. وحيث أن انتخاب أعضاء مجلس الأمن سيجري الآن في حزيران/يونيه بدلا من تشرين الأول/أكتوبر، اقترح تعيين الرؤساء قبل ثلاثة أشهر على الأقل من توليهم الرئاسة وأن يكون بوسعهم حضور الاجتماعات بصفة مراقبين بعد تعيينهم مباشرة. ولاحظت أن هذه النقطة قد أثارها أيضا مقدما الإحاطتين الإعلاميتين، فضلا عن ممثلي أنغولا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا في هذا الصباح. وأنا أرى أيضا أن واجب وشرف ترؤس الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن وعددها ٢٣ هيئة ينبغي ألا يكون حكرا على الأعضاء العشرة المنتخبين. والواقع أنه يمكن أيضا للأعضاء الخمسة الدائمين تقاسم هذا السرور والواجب والشرف.

لقد اضطلعت اليابان، بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في عام ٢٠١٠، بدور قيادي في إعداد المذكرة الرئاسية ٥٠٧. وأنا أود أن أقدم إسهاما ملموسا في هذا المجال خلال رئاستي لهذا الفريق العامل بدعم من جميع أعضاء مجلس الأمن.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونشير إلى أن وفد فترويلا يسهم إسهاما هاما في أعمال مجلس الأمن في مجال الجزاءات. وقد استمعنا باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا السويد وشيلي.

بحكم التعريف، فإن هدف تحسين فعالية أساليب عمل مجلس الأمن أمر هام، ولا سيما ما يتعلق منها بمسؤوليات المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين. ونحن منفتحون على مقترحات زيادة شفافية أنشطة الهيئات الفرعية، ولكن ينبغي أن تكون الخطوات ذات الصلة متوازنة بدقة حتى لا تؤدي إلى تأثير عكسي، وهو ما من شأنه الحد من المرونة التي تتمتع بها هذه الهيئات في أداء وظائفها.

ونظرا لعبء العمل الثقيل المُلقى على كاهل لجان الجزاءات، فنحن نرى أنه سيكون من الصعب زيادة كثافة المشاورات مع الأطراف المهتمة بالأمر أو وتيرة الإحاطات الإعلامية التي يقدمها رؤساء اللجان، مع كفالة نشر المعلومات ذات الصلة في وسائط الإعلام الدولية. وينبغي ألا يخلق زيادة عبء العمل عقبات أمام اللجان في الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية التي تتمثل في دعم العمل الذي تقوم به آليات الجزاءات.

وفي ضوء التركيز المحدد للجان الجزاءات، فإننا غير متأكدين من أن عقد جلسات إحاطة مفتوحة يمكن أن يعزز فعاليتها. وسيتعين دارسة هذه المسألة بعناية من أجل تحسين فعالية وكفاءة الأنشطة ذات الصلة بالجزاءات. ونحن نتشكك أيضا في المقترحات الداعية إلى نشر التقارير وحتى المحاضر الحرفية لاجتماعات اللجان. إن من شأن ذلك أساسا تحويل عمل اللجان إلى شكل مفتوح، وهو ما قد يؤثر سلبا على فعالية عملها وربما يحول الجزاءات إلى أداة للضغط السياسي. ونحن نصر على ضرورة تحليل آثار نظم الجزاءات بدقة في مرحلة إنشائها. ومن المهم للغاية ألا نغفل حقيقة أن الجزاءات لا يمكن أن تكون وسيلة في حد ذاتها؛ إن لها أهدافا، تتمثل في كفالة إيجاد حلول سياسية دائمة.

ونعتقد أن الحديث عن توسيع نطاق سلطات أمين المظالم أمر خطير. ونرى أن ولاية ذلك المكتب، الذي أنشئ

بالتصويت بالإجماع على القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، تنص على مستوى مثالي من الشفافية والإنصاف، وعلى أن أي تدابير أخرى لن تفضي في نهاية المطاف إلا إلى إضعاف نظام جزاءات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. ونحن مستعدون للنظر بعناية في أي أفكار بناءة لتحقيق الاستفادة القصوى من أنشطة الهيئات الفرعية للمجلس، لكننا نؤكد من جديد معارضتنا لإنشاء طبقات بيروقراطية إضافية، سواء كانت حكومية دولية أو على مستوى الأمانة العامة، ناهيك عن إمكانية تكليفها بمهمة استعراض لجان مجلس الأمن. وإذا حدث ذلك، فإنه سيؤدي إلى الكثير من العوائق الإدارية والبيروقراطية، والقليل جدا من الفعالية والكفاءة.

إن صلاحية اتخاذ القرارات في إطار الأمم المتحدة، بوصفها منظمة حكومية دولية، يجب أن تُمنَحَ على نحو حصري للدول ذات السيادة. ومسألة تحسين أساليب عمل الهيئات الفرعية للمجلس تتطلب نهجا احترافيا. ومعايير أداء كل لجنة على حدة معايير فريدة تتعلق تحديدا بالمسائل التي تقوم بدراستها، ولذلك ينبغي ألا نحاول إضفاء الصبغة العالمية على مبادئ عمل لجان الجزاءات. فما هو مفيد في بعض المجالات يمكن أن يأتي بنتائج عكسية في مجالات أخرى.

ولا شك في أن مجلس الأمن سيستفيد من إرساء قدر من الديمقراطية في عمله، مما سيؤدي إلى توزيع أكثر إنصافا لواجبات العمل غير الرسمي على مختلف ملفاته من خلال من يسمون بالقائمين بالصياغة. وللأسف، في اللحظة الراهنة، يقوم بعض أعضاء المجلس بإساءة استعمال ذلك الحق، فيما يتعلق بمختلف البلدان بل حتى المناطق، باعتباره ملكية لهم وباعتبارهم مُوَجهين بشأن مسائل محددة. ولسنا بحاجة للنظر بعيدا لنجد أمثلة على ذلك. فخطوط التصويت بالأمس على القرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦)، بشأن السودان، وضعتها الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي، وأدت إلى الخلاف في المجلس.

ونحن على استعداد لإجراء مناقشة بناءة بشأن السبل الكفيلة بزيادة فعالية الهيئات الفرعية لمجلس الأمن. ونعتقد أنه سيكون من المفيد اللجوء إلى آلية الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة للجزاءات، التي لا تُستخدم بالقدر الكافي أو تكاد تكون منسية للأسف. وفي وقت من الأوقات، ساهم فيه الفريق العامل إسهاما كبيرا في زيادة فعالية جهود مجلس الأمن في مجال التسويات السياسية والدبلوماسية للأزمات في جميع أرجاء العالم، وخاصة في صون الأمن العالمي.

السيدة بيدروس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): إن مناقشة اليوم مناقشة هامة حقا، باعتبار أن جزءا كبيرا من جهود مجلس الأمن تركز على هيئاته الفرعية، التي تستأثر بقدر كبير من عمل الممثلين الدائمين للأعضاء المنتخبين الذين يترأسونها، وعلى أية حال، فيما يتعلق بحالة إسبانيا. وكما يعلم المجلس، فإن إسبانيا تترأس حاليا اثنين منها – اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) – وحتى ١٧ كانون الثاني/يناير، ترأسنا أيضا اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وبالتالي، فإن أي تحسين في تلك الهيئات هو تحسين في الطريقة التي يعمل بها مجلس الأمن ذاته.

وسأركز اليوم على ثلاثة أسئلة طرحتها الرئاسة لهذه المناقشة. لكن اسمحوا لي أن أكرر تأكيد أمر بديهي: إن كل هيئة فرعية عالم في حد ذاته، والحالات التي تتناولها غير قابلة للمقارنة في واقع الأمر. فلجنة بشأن عدم الانتشار، مثل لجنة القرار ١٥٤٠، ليست كهيئة للجزاءات، مثل لجنة القرار ١٧١٨. وفي كل لجنة من لجان الجزاءات، كل حالة تتطلب تحليلا لكل قضية على حدة. ومع ذلك، ينبغي دائما أن نسترشد باحترام سيادة القانون، وعلى نحو خاص، مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

والشفافية شرط لا مفر منه في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية في القرن الحادي والعشرين. فالمجتمع العالمي اليوم، المتسم بالتقدم المحرز في مجال الديمقراطية، يطالب بمجلس يتصرف بصورة شفافة. ولكي يتمتع مجلس الأمن وهيئاته بالسلطة، يجب أن يتفاعل على نحو ملائم مع كامل مجموعة الدول الأعضاء. ولذلك السبب نعتقد أن جلسات الإحاطات الإعلامية المفتوحة التي يقدمها رؤساء هيئاته الفرعية ينبغي أن تصبح هي القاعدة، بالإضافة إلى نشر تقارير أفرقة الخبراء التي تدعم اللجان. كما أن الإحاطات الإعلامية المفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء مفيدة أيضا، رغم أنه ينبغي التحضير لها بعناية من أجل تجنب تكرار المعلومات الواردة من جلسات الإحاطات الإعلامية في المجلس. وبدلا من معالجة القضايا الرسمية، ينبغي للجان أن تسعى إلى التأكد من أن الاجتماعات مفيدة وموضوعية. وكلما كان ذلك ممكنا، ينبغي أن نستخدم بصورة أفضل الاجتماعات غير الرسمية المعقودة على هامش الاجتماعات الرسمية للجان — أي ما يعرف باسم المشاورات غير الرسمية الجانبية. ويمكن في هذه الاجتماعات إحراز الكثير من التقدم بشأن المسائل المثيرة لقدر كبير من الجدل.

وفي عصر الإنترنت، لا توجد أداة أفضل من الصفحات الشبكية للهيئات الفرعية. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن ننوه بالعمل الذي تقوم به الأمانة العامة. ونود بصفة خاصة أن نسلط الضوء على صفحة لجنة قرار ١٥٤٠ على شبكة الإنترنت، التي تشكل مصدرا ممتازا للمعلومات في هذا المجال.

ومن المسائل التي تُناقشُ كثيرا مسألة التفاعل مع الدول المتضررة. وعلى الرغم من أن ذلك شرط لا يمكن تفاديه، ينبغي النظر في كل حالة على حدة بصورة منفردة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون بمقدور اللجان الاعتماد على السرية اللازمة في مناقشة المسائل التي كثيرا ما تكون بالغة الصعوبة ومثيرة للجدل.

وفيما يتعلق بإعداد الرؤساء المقبلين للاضطلاع بمهامهم، لا يزال هناك مجال للتحسين. وابتداء من هذا العام، سيتم انتخاب الأعضاء الجدد في مجلس الأمن في حزيران/يونيه. ولذلك من المنطقي أن نفترض أن يُعين الرؤساء الجدد في وقت مبكر. ولكن ينبغي أن نكون عمليين. والأعضاء غير الدائمين يعملون في المجلس لفترة سنتين. ونتيجة لذلك، ليس هناك الكثير من المعنى في افتراض أن العملية الانتقالية لرؤساء ستبدأ قبل ستة أشهر من الموعد المحدد. ونعتقد أن ثلاثة أشهر فترة معقولة لإجراء تلك العملية الانتقالية. وفيما يتعلق بتدريب الرؤساء، فإن الوفد الإسباني قد تلقى الكثير من الدعم من الأمانة العامة طيلة عدة أسابيع قبل أن يأخذ مقعده في المجلس – وفي الواقع، ربما أكثر مما كنا قادرين حقا على استيعابه. كما حصلنا على الكثير من الدعم من الرؤساء المنتهية ولايتهم من كوريا الجنوبية ولكسمبرغ وأستراليا. ولذلك، لا يسعنا إلا أن نأمل أن تكون تجربتنا بمثابة مرجع للآخرين.

ومن الواضح أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. فهي تُفرض عند استنفاد الإمكانيات الأخرى، ودائما بهدف كفالة السلم والأمن الدوليين، وفي الوقت ذاته ضمان ألا يكون لها عواقب غير مقصودة. وينبغي أن نتذكر أن الجزاءات وقائية وليست عقابية، بطبيعتها. وهي تُستخدم على نحو متزايد لدعم الحكومات والمناطق التي تكافح من أجل تحقيق عمليات انتقالية سلمية. غير أن بعض التدابير لا يمكن تفاديها في ظروف معينة، مثل عمليات الحظر على الأسلحة التي تروم الحيلولة دون تصعيد العنف، وإنقاذ الأرواح. وعلاوة على ذلك، أظهرت التجربة أن اعتماد التدابير القسرية يمكن أن يكون أداة فعالة لتصحيح أو تعديل أنماط سلوك محددة. غير أن فعاليتها ترتهن، إلى حد كبير، بالتنفيذ السليم من جانب جميع الدول الأعضاء، وذلك الأثر يجب تقييمه في إطار استراتيجية شاملة ينبغي أن تشمل جميع الأدوات المستخدمة في سياق

معين. وينبغي ألا ننسى أن مرتكبي الأعمال التي يسعى المجلس إلى منعها من خلال فرضه للجزاءات، هم من يلحقون، في التحليل النهائي، القدر الأكبر من الأذى بالسكان قاطبة. وأفضل سبيل للوقاية من العواقب غير المرغوب فيها هو تنفيذ قرارات المجلس.

وقبل أن أختتم بياني، وأنا أتكلم من الناحية العملية، أود أن أقترح بعض السبل لتحسين عمل الهيئات الفرعية. ينبغي لنا، على سبيل المثال، أن نحسن التنسيق فيما بين الهيئات الفرعية التي لديها حالات أو مجالات أنشطة مشتركة، مثل التعاون الممتاز بين لجنة ١٥٤٠، ولجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة ١٢٦٧. وينبغي لنا أيضا أن نعزز التنسيق فيما بين القائمين بالصياغة والهيئات الفرعية المعنية الذين يعملون بشأن حالات أو مواضيع محددة، لا سيما فيما يتعلق بالجزاءات، التي غالبا ما تكون أداة أساسية في تنفيذ التدابير التي يضعها المجلس في حالة التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين—كما يشهد على ذلك جدول أعمال المجلس.

السيد برموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود بداية، السيد الرئيس، أن أهنئكم على المبادرة التي اتخذتموها بعقد مناقشة اليوم بشأن أساليب عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، ولا سيما لجان الجزاءات التابعة له، التي نعتبرها بالغة الأهمية. كما نشكركم، سيدي، على مذكرتكم المفاهيمية الهامة (S/2016/102، المرفق). وبالمثل، نود أن نشكر السفيرين أولوف سكوغ وكارلوس أولغوين سيغاروا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ترى أوروغواي، بوصفها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، أن المساءلة والاتساق والشفافية تكتسي أهمية قصوى في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك هيئاته الفرعية. وتؤيد أوروغواي المرونة في استخدام الأدوات المنهجية التي تشجع زيادة مشاركة أعضاء الأمم المتحدة ومعرفة القضايا التي نظر فيها المجلس ومسارات الإجراءات التي اتخذها. وفي هذا الصدد، اقترحت أوروغواي، لدى اختتام رئاستها لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، استخدام صيغ مناقشة أكثر انفتاحا في مجلس الأمن بشأن المسائل المدرجة في جدول أعماله وإجراء المشاورات في إطار تبادل عملي المنحى حقا.

وبالنظر إلى أنه لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مصلحة أساسية في عمل مجلس الأمن بوصفه هيئة تتصرف بالنيابة عنها وفقا للميثاق، ترى أوروغواي أن الحوار المستمر مع الدول غير الأعضاء في المجلس يمثل التزاما وتحديا رئيسيا، لأن إقامة علاقة جيدة لن يتحقق إلا من خلال الشفافية والدقة في إدارة المعلومات، وهو ما يؤدي إلى اضطلاع المجلس بولايته بصورة كاملة ومرضية لصالح البشرية جمعاء. ومن هذا المنظور، تسلط أوروغواي الضوء على أهمية اتخاذ نظم الجزاءات لخطوات من أجل تحقيق المزيد من الشفافية والاتساق والمساءلة، دون انتهاك طابع الخصوصية أو السرية لبعض الوثائق التي تتناولها لجان الجزاءات. وترى أوروغواي أن تحسين أساليب العمل الحالية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على تحقيق الأهداف المرجوة، وبالتالي تحسين فعالية نظم الجزاءات. وفي الوقت نفسه، ترى أوروغواي أنه عند فرض الجزاءات، ينبغي النظر في الآثار الجانبية غير المقصودة، إذ أن زيادة التوتر يمكن أن يعوق الحوار الرامي إلى إيجاد حلول سياسية للصراعات أو يمكن أن يكون لها آثار سلبية على السكان المدنيين.

وبالنسبة لأوروغواي، من المهم أن تمتثل نظم الجزاءات للإجراءات القانونية الواجبة، وهو ما يدعم الاقتراح الداعي إلى مناقشة مفتوحة بشأن توسيع نطاق ولاية أمين المظالم لتشمل جميع لجان الجزاءات. وتسلط أوروغواي الضوء على اهتمامها بتحقيق مزيد من الشفافية في توزيع رئاسات الهيئات الفرعية والقائمين على الصياغة. ومن الجوانب الأخرى التي

يمكن تحسينها الوقت المسموح لتوزيع مختلف أنواع الوثائق لينظر فيها أعضاء المجلس.

تؤيد أوروغواي تماما التدابير المقترحة من جانب فترويلا في المذكرة المفاهيمية فيما يتعلق، من ناحية، بأهمية زيادة تواتر عقد إحاطات ومشاورات تفاعلية مفتوحة مع البلدان المتضررة من نظم الجزاءات، وزيادة نشر المعلومات بشأن أنشطة لجان الجزاءات في وسائط الإعلام الدولية، تعميم محاضر موجزة مفصلة لاجتماعات لجان الجزاءات بصفة منتظمة، نشر المعلومات المتعلقة بمدة الجزاءات على نطاق أوسع وبطريقة أوضح، بما يشمل تحديد الإجراءات التي ينبغي للخاضعين للجزاءات – من أفراد وكيانات – اتخاذها من أجل رفع الجزاءات عنهم، ومن ناحية أخرى، إعداد الأعضاء الجدد في مجلس الأمن لتولي رئاسة لجان الجزاءات. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييد أوروغواي لمشروع مذكرة رئاسة فترويلا بشأن تحسين أساليب العمل.

في الختام، لا يفوت أوروغواي، بوصفها عضوا في مجلس الأمن وأحد البلدان المساهمة بقوات، أن أشير إلى أهمية تحسين أساليب عمل مجلس الأمن في مجال صون السلام، بما في ذلك هيئته الفرعية، الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، وتأثيره بعيد المدى.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى ممثلي شيلي والسويد على بيانيهما.

”ليس هناك أي شك.“ تلك هي كلمات الراحل نيلسون مانديلا عشية حكم الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا، واصفا الدور الذي اضطلعت به الجزاءات الدولية في إنهاء الفصل العنصري. في الواقع، لا شك في أن الجزاءات أدت أيضا إلى تحقيق تقدم في أهداف المجلس بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك منع نشوب الصراعات، وحماية حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وعدم الانتشار النووي بل والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية. في غرب أفريقيا، ساعد التطبيق حسن التوقيت لجزاءات الأمم المتحدة، بما في ذلك تجميد الأصول، حظر السفر، حظر الأسلحة، حظر التجارة في الموارد الطبيعية، في إحلال السلام في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار على مدى نحو عقدين.

تلك أدوات مرنة. وفي حالة ليبريا، فرض المجلس تدابير في ذروة العنف الذي اندلع بتحريض من تشارلز تايلور وأودى بحياة الآلاف. ثم جاء التحول الديمقراطي، حيث وضع المجلس جزاءات من جديد لاستهداف من ينتهكون حقوق الإنسان ومن واصلوا تهديد السلام والأمن والاستقرار في البلد. ومع مرور الوقت، عدل المجلس هذه التدابير لترافق وتشجع التقدم المحرز والاستقرار وتدعم الإدارة السليمة للموارد الطبيعية. وبالتالي، هذا الربيع، يتوقع أن ينهي المجلس نظام الجزاءات هذا – في شهادة حقيقية على مدى ما حققته ليبريا.

واليوم، فإن اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات تساعد على وقف مصادر تمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتعمل على التخفيف من حدة الخطر العالمي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وتعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على منع تدفق التكنولوجيا النووية الحساسة والمتعلقة بالقذائف التسيارية إلى كوريا الشمالية، وقطع العلاقات والمعاملات المالية التي تمول الأنشطة المحظورة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتجميد أصول الأشخاص الضالعين في انتهاك الجزاءات. وقد ساعدت الجزاءات المحددة الهدف في التصدي للأزمتين في جنوب السودان وجمهورية

أفريقيا الوسطى، وتهميش المفسدين والمساعدة على التصدي لانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

يمكن للجزاءات أن تكون واحدة من أكثر الأدوات المتاحة لنا فعالية لمنع المزيد من العنف أو تغيير حسابات البلدان التي تنتهك قواعد القانون الدولي، مثل تلك التي تسعى إلى تطوير أسلحة نووية في انتهاك لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتلك التي تهدد بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وتلك التي تنتهك حقوق الإنسان أو تقدم الدعم إلى الإرهابيين. وفي الآونة الأخيرة، ساعد الإنفاذ النشط لجزاءات الأمم المتحدة في تبديد الشواغل الدولية بشأن البرنامج النووي لإيران، مما أدى إلى الاتفاق التاريخي بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران – خطة العمل الشاملة المشتركة.

بموجب هذا الاتفاق، الذي يكفل أن البرنامج النووي لإيران للأغراض السلمية حصرا وسيظل كذلك، اتفقنا على رفع الجزاءات ذات الصلة بالمجال النووي المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، مقابل إتمام سلسلة من الخطوات لوقف برنامجها النووي بطريقة يمكن التحقق منها. وكما يتضح في هذه الحالة، لا يقصد من الجزاءات أن تكون دائمة. يمكن للتعاون والحوار تمهيد الطريق نحو رفع الجزاءات. يمكن للجزاءات، عندما تفرض بحكمة واتساق مع استراتيجيات شاملة، أن تسفر عن تحقيق نجاحات دبلوماسية. لقد شهدنا ذلك، بما في ذلك من بلدان سنستمع إليها اليوم.

بطبيعة الحال، لا يمكن أن تكون الجزاءات ولن تكون أبدا غاية في حد ذاتها. ويجب أن تكون محددة الأهداف وتطبق من أجل هدف وتستند إلى استراتيجية واضحة من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين. ثبت أن الجزاءات أداة تتيح، عندما تستخدم على النحو الصحيح، لأجهزة من قبيل هذا الجهاز تعزيز مصالحنا المشتركة في حماية حقوق الإنسان والسلامة الإقليمية والعدالة والقيم المحورية الأخرى في ميثاق الأمم المتحدة.

وألاحظ وصف ممثل الاتحاد الروسي لدور الولايات المتحدة بأنه واضع المسودة الأولى لنظام الجزاءات المتعلق بالسودان. فلنكن واضحين. عندما يحول عضو في مجلس الأمن دون نشر تقرير فريق من الخبراء، فهو لا يعمل لمصلحة التقدم؛ إنه يعمل على إحباطه. وهذا عكس الشفافية. وأولئك الذين يحبطون عمل نظم جزاءاتنا، سواء في جنوب السودان أو دارفور أو اليمن، إنما يعملون عادة بحماسة على حماية مصالحهم بدلا من القيم التي يحتضنها ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء مساهمة الجزاءات في عمل المجلس، أود أن أذكر بإيجاز ثلاث نقاط حول لجان الجزاءات.

أولا، ينبغي للجان الجزاءات أن تبذل المزيد من الجهود لكفالة أن يتكامل عملها مع أعمال أدوات أخرى للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، نحن نؤيد عقد اجتماعات منتظمة لتقييم دور الجزاءات في الاستراتيجية السياسية العامة لمجلس الأمن تجاه بلد مستهدف أو منطقة مستهدفة. ويجب أن تحدث هذه المناقشات على أساس التناوب، وربما ينضم إليها الممثلون الخاصون للأمين العام ذوو الصلة، من أجل كفالة أن تتماشى الجزاءات مع الحالات المتطورة والمتغيرة على أرض الواقع. وبغية تحسين التكامل في هذا العمل، ينبغي لرؤساء اللجان والممثلين الخاصين أن يجروا حوارات منتظمة، للتأكد من أن أعمالهم يعزز بعضها بعضا.

ثانيا، نحن نتفق بشدة مع زملائنا في المجلس الذين يصرّون على قدر أكبر من الشفافية في عمل اللجان. ففي أحيان كثيرة، يكون عمل هذه اللجان مبهما للعالم الخارجي. ونحن بحاجة إلى سبل ملموسة لتحسين الشفافية، مثل عقد احاطات اعلامية أكثر انفتاحا، والإفراج عن المواد الأساسية المكتوبة، ومزيد من سفر رؤساء اللجان إلى المناطق المتضررة، ومواصلة الحوار بين المجتمعات المحلية والدول المتأثرة بشأن التحديات التي تواجه التنفيذ. وفي هذا السياق، أود أن أذكر

مرة أخرى أن أفرقة الخبراء المعنية بجزاءات الأمم المتحدة، التي تقدّم تقاريرها إلى اللجان، تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز هذه الشفافية. فتحليلاتها والنتائج التي تتوصل إليها تساعد المجتمع الدولي على فهم دور الجزاءات، وكيفية وجوب تنفيذها.

وعندما تُتخذ خطوات إجرائية لمنع إصدار هذه التقارير بشكل اعتيادي، فإن مصالحنا والشفافية تصابان بالإحباط. ويوم أمس بالذات، عندما اتخذنا القرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦)، بشأن فريق الخبراء المعني بالسودان، لم يتضمن القرار عناصر جديدة مستمدة من بيانات الفريق المقنعة، لأن تقرير الفريق مُنع نشره، مما يكفل عدم استفادة الدول الأعضاء من النتائج التي توصل إليها الفريق، والحكم على جدوى تقريره. وينبغي لنا عدم إنشاء أفرقة خبراء وتكليفها بالبحث عن الحقائق، ومن ثم منع نشر النتائج التي توصلت إليها عندما تكون الحقائق غير مناسبة.

ونقطتي الثالثة هي أن الولايات المتحدة تعتقد أن لجان الجزاءات يجب أن تحسّن بدرجة كبيرة قدرتها على التصدي لانتهاكات متعمدة لقرارات مجلس الأمن. وينبغي لهذه النقطة ألاّ تكون موضع جدل، نظرا لأن الأفراد والكيانات الذين يؤدي عملهم إلى تيسير الانتهاكات يعملون بوضوح لإحباط إرادة المجلس. بيد أن لجان الجزاءات كثيرا ما تبتعد عن التصدي الفعال للانتهاكات. وفي بعض الحالات، لم تستطع لجان الجزاءات الموافقة على اتخاذ أي إجراء حتى عندما كانت تواجه بأدلة لا لبس فيها على ارتكاب مخالفات. فهذا التقاعس يقوّض سيادة القانون الدولي، ناهيك عن مصداقية المجلس.

وكما ذُكر في البداية، نرحب بمواصلة النقاش حول كيفية تعزيز عمل لجان الجزاءات. ونرحب ترحيبا خاصا بأي فرصة تتاح للمجلس وهيئاته الفرعية كي يرفع مستوى الاهتمام بالجزاءات، ويقضي على أعذار عدم الامتثال.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إليكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة التي نعتبرها هامة وحسنة التوقيت. كما نشكركم على مذكرتكم المفاهيمية المجدية (S/2016/102، المرفق)، التي توفر دليلا مفيدا لمناقشتنا اليوم.

ويسرنا أيضا أن ينضم إلينا اليوم السفير كارلوس أولغوين سيغارّووا، ممثل شيلي، والسفير أولوف سكوغ، ممثل السويد. لقد أصغينا إلى كل من إحاطتيهما الإعلاميتين بعناية شديدة واهتمام كبير. ومن المؤكد أنهما عرضتا الكثير من الأفكار المتعلقة بالموضوع قيد المناقشة.

ونحن نقدّر أيضا اتصال الرئاسة بالدول المتأثرة بالجزاءات لأغراض المناقشة اليوم. وفي هذا الصدد، نرحب بمشاركة الوفود من جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وإريتريا، وإيران، وليبيا، والسودان. ونعتقد أنه يمكن لمشاركتها أن توفر منظورا أوسع نطاقا لهذه المناقشة.

إن ماليزيا تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجددا الموقف الثابت لحركة عدم الانحياز، ومفاده أن تطبيق الأمم المتحدة للجزاءات، حسبما أذن بها مجلس الأمن، يجب أن يكون تطبيقا كاملا وفقا للأحكام المنصوص عليها في الميثاق، باعتباره الملاذ الوحيد الأخير.

ونظرا لأن معظم الهيئات الفرعية للمجلس هي لجان الجزاءات التي تضطلع بوظائف هامة – بما في ذلك تنفيذ مختلف نظم الجزاءات ورصدها وتقييمها – فإننا نؤيد تركيز الرئاسة على هذا الموضوع بهدف جعل أعمال هذه اللجان أكثر تبسيطا وتنسيقا وفعالية. وبما أن الكثير قد تم تناوله من جانب المتكلمين السابقين، أود أن أركّز في بياني على الخبرات التي اكتسبتها ماليزيا بوصفها رئيسة لهيئتين فرعيتين هما – الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، واللجنة المنشأة

عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا – بغية الإسهام في هذه المناقشة.

في البداية، تود ماليزيا أن تنوّه بالرؤساء السابقين للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، وأن تعرب عن تقديرها لهم. فهم بنوا أساسا متينا لتعزيز وحماية خطة الأطفال والصراع المسلح في المجلس، مما يتيح لنا، بصفتنا الرئيس الحالي للفريق العامل، مواصلة التأكيد على الدور المركزي لهذه الخطة باعتبارها عنصرا أساسيا في المجلس لتوفير الحماية للمدنيين.

لقد تبوأت ماليزيا رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، مع الاهتمام الشديد بكفالة أن تشارك البلدان المعنية فيها وفي ملكيتها. وتحقيقا لهذه الغاية، سعينا إلى اعتماد بعض الامور الابتكارية، مثل تضمين آراء كامل الدول المعنية في استنتاجات الفريق العامل، أو في التقارير التي يعدّها عن النتائج. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هذه التدابير تساهم في النتيجة الكليّة، حيث يتسنى للشركاء المهتمين أن يضطلعوا بيسر على آراء جميع الأطراف المعنية بشأن أي حالة معينة. وإننا نشعر بالامتنان حيال أن اعتماد هذه التدابير نال التأييد والقبول لدى جميع أعضاء المجلس.

وثمة جانب ابتكاري آخر في عمل الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح يتعلق بتحسين التنسيق والتعاون بين الفريق العامل ولجان الجزاءات. ونظرا للمواضيع الشاملة التي يتناولها الفريق العامل ولجان الجزاءات، فقد عملنا في عام ٢٠١٥ مع ليتوانيا على عقد اجتماعات مشتركة بين الفريق العامل واللجنتين المنشأتين عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣). ونحن نعتقد أن مثل هذه الاجتماعات المشتركة توفر منظورا أوسع نطاقا لأعضاء الفريق العامل ولجان الجزاءات على حد سواء، وهذا يشكل ممارسة هامة، خاصة عندما يتعين تقييم فعالية نظام الجزاءات، بما في ذلك العواقب المحتملة غير المقصودة، لا سيما بالنسبة إلى الأطفال، ولكن أيضا، وبصورة أعم، بالنسبة إلى المدنيين في حالات الصراع.

وفي ما يتعلق بعملنا كرئيس للجنة ١٩٧٠ (٢٠١١)، نحن نشاطر المتكلمين السابقين العديد من الآراء التي أعربوا عنها بشأن دورهم كرؤساء للجان الجزاءات. ومع قولنا هذا، نود أن نشدد على دور الرئيس في الاضطلاع بأنشطة التوعية، بما في ذلك نشر المعلومات المتعلقة بأعمال لجان الجزاءات ليشمل أوسع جمهور ممكن. وإدراك عمل اللجان على نحو أفضل يمكنه أن يدعم التنفيذ بشكل أفضل وأكثر فعالية. وفي هذا الصدد، نرى أيضا أن هناك مجالا لتحسين التنسيق بين رؤساء الأجهزة الفرعية للمجلس، لا سيما أولئك الذين يُعنون بالمواضيع أو الأطر الجغرافية المترابطة.

وبخصوص الشفافية والشمول في أعمال الهيئات الفرعية للمجلس، نتشاطر الرأي القائل إن هذين المبدأين يجب تطبيقهما منذ بداية العملية بالذات، بما يتضمن عملية التعيين والاختيار. ويشكل هذا العام فرصة ممتازة لإعادة النظر في هذه المسائل الإجرائية وغيرها المتعلقة بمسألة الاختيار والتعيين، نظرا لأن الجمعية العامة ستنتخب أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن خلال حزيران/يونيه. وينبغي للمهلة الزمنية الممنوحة للوفود المنتخبة للانضمام إلى المجلس أن تُستخدم أيضا في إعدادها الكافي للاضطلاع بدورها في نهاية المطاف كرؤساء لمختلف الهيئات الفرعية. وفي هذا الصدد، تؤيد ماليزيا الاقتراح المتعلق بإجراء المشاورات الخاصة بالرؤساء في أقرب وقت ممكن، بغية إتاحة الوقت للتحضير الكافي، مع المشاركة الكاملة من جانب الأعضاء المنتخبين حديثا، ومراعاة آرائهم وخياراتهم، إن كانت لديهم آراء وخيارات. ومن شأن تحسين الشفافية في عملية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية وتعيينهم أن يعزز كثيرا شرعية هذه العملية، لا سيما في نظر الأعضاء المنتخبين.

أما بشأن مسألة الشفافية بشكل عام، فترحب ماليزيا بالمقترحات التي تدعو إلى تقديم إحاطات إعلامية أكثر انفتاحاً لعموم الدول الأعضاء عن عمل لجان الجزاءات. ومع ذلك، ندرك نفس القدر من التوازن الدقيق بين الشفافية والسرية.

في الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا للرئاسة على بدئها بمشروع المذكرة المتعلقة بأساليب عمل الهيئات الفرعية. ونتوق إلى المشاركة فيها بروح بناءة مع أعضاء المجلس الآخرين. ونؤيد المقترحات المتعلقة بتقاسم أعباء ترؤس الهيئات الفرعية فيما بين جميع أعضاء المجلس. بالإضافة إلى ذلك، نحن مستعدون أيضا للنظر في إحياء الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات الذي كان قائما في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ لمراجعة، وتحسين فعّالية لجان الجزاءات.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، لا سيما تلك الهيئات الفرعية التابعة له، مسألة جديرة باهتمامنا الخاص. وينبغي التعجيل بهذه العملية. إن أوكرانيا، بوصفها من المبادرين الرئيسيين إلى تشكيل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في عام ٢٠٠٠، خلال عضويتنا السابقة في المجلس، ترحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، إلى عقد هذه المناقشة المواضيعية التي تهدف إلى إضفاء ديناميكية جديدة على النظر في هذه المسألة الهامة. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على تلك الأفكار القيمة، فضلا عن الترحيب بنتائج الاستعراض الرفيع المستوى للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ الخطوات التالية لجعل الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن أكثر فعالية وكفاءة.

أولاً، عملية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية تتطلب اهتمامنا. إن الطريقة التي تدار بها حاليا لا يمكن اعتبارها متوازنة أو شفافة أو فعّالة أو شاملة. ولذلك، يجب أن يتمسك مجلس الأمن بشكل أوثق بالصيغة المتفق عليها في المذكرة الرئاسية S/2012/937 التي تنص على الشروع في عملية غير رسمية يشارك فيها جميع أعضاء المجلس. ونحن نتطلع إلى استعراض تلك العملية على النحو الواجب.

ثانيا، غنى عن القول بأن المشكلة لا تكمن في الآلية، بل في برنامج تشغيل الآلية. لذلك فإن إعداد الرؤساء المقبلين للجان بشأن توجيه الهيئات الفرعية له أثر مباشر على فعّالية عمل هذه اللجان. إن الرئاسة الفعّالة تتطلب من الوفود المعنية قدرا كبيرا من الوقت والجهود. وفي هذا الصدد، نؤيد فكرة تعيين رؤساء الهيئات الفرعية في أقرب وقت ممكن بعد انتخابهم لعضوية المجلس، وهي فكرة تكلم عنها في وقت سابق اليوم عدد من الوفود، ولكن ليس قبل ثلاثة أشهر من البدء بالرئاسة. نثني على الأمانة العامة لجهودها الرامية إلى تزويد الرؤساء المعينين حديثا والخبراء التابعين لهم بالتدريب والخبرات اللازمة. ونحض على تعزيز هذه الممارسة. وهذا يقودني إلى مسألة التعاون بين الرؤساء السابقين. نحن نشجع الرؤساء المنتهية ولايتهم على تقديم إحاطات خطية وشفوية مكثفة للرؤساء الجدد تبرز التحديات الراهنة التي تنتظرهم، فضلا عن تبادل وجهات نظرهم حول الدروس المستقاة. وفي حالتنا، نشجع هذا التعاون، ونشعر بالامتنان لأسلافنا، وخاصة ليتوانيا.

ثالثاً، إن الهيئات الفرعية لمجلس الأمن لا تعمل في فراغ. فحتى تكون فعّالة، تحتاج إلى الحوار المتبادل والتعاون، بما في ذلك الحوار فيما بين الرؤساء، في توجيه الهيئات الفرعية التي تتناول مواضيع مماثلة وحيزا جغرافيا مماثلا، وكذلك الحوار مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وإن عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة الشواغل المشتركة وأفضل الممارسات جزء من جهودها المنسقة التي أثبتت بأنها جهود مجدية. ومثال جيد على ذلك في هذا الصدد، الاجتماع المشترك الذي عقدته مؤخرا اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩

(٢٠١١)، ولجنة مكافحة الإرهاب. مما يكتسي نفس القدر من الأهمية الإبقاء على التفاعل الوثيق بين الرئيس الذي يأخذ زمام المبادرة بشأن قضايا مواضيعية أو حالات قُطرية محددة، والمشاركين في صياغة الوثائق وبشكل خاص، بغية التوصل إلى نتائج متماسكة في المجلس.

إن زيادة الانفتاح والشفافية في الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن ينبغي أن تتصدر جدول أعمالنا. ولضمان فهم أفضل لدى أعضاء الأمم المتحدة بشأن الأعمال التي تقوم بها الهيئات الفرعية، يمكن أن ينظر مجلس الأمن، كقاعدة عامة، في عقد إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء تلك الهيئات، وبشكل مفتوح، وتشجيعهم على التفاعل مع غير الأعضاء في المجلس على أساس منتظم بغية الحصول على إسهامهم القيم. ويمكن أن يخدم ذلك أيضا الغرض المتمثل في تفادي أي سوء فهم، وتعزيز التنفيذ السليم للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة واحترامها. ولهذا السبب، نؤيد أيضا مشاركة الدول المهتمة غير الأعضاء في المجلس في اجتماعات الهيئات الفرعية، في جملة أمور، أثناء النظر في التقارير المواضيعية أو القُطرية ذات الصلة. وقطعا سيكون ذلك فعّالاً من حيث توفير الوقت والموارد، بينما يكفل أن تتضمن الوثائق الختامية بيانات حديثة ودقيقة، وأن تؤخذ مصالح تلك الدول في الاعتبار.

الأشياء العظيمة تبدأ عادة صغيرة. وفي هذا الصدد، نعتبر مناقشة اليوم عنصرا هاما في العملية الجارية لإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. إن الأفكار التي عبر عنها أعضاء المجلس والوفود المهتمة ستستنير بها رئاسة أوكرانيا هذا العام في اللجنتين المنشأتين عملا بالقرارين ١٥٢١ (٢٠٠٣) و ٢١٢٧ (٢٠١٣).

السيد أبو العطا (مصر): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الرئاسة الفنزويلية لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير الجاري على طرحها هذا الموضوع الهام للنقاش في المجلس. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الممثل الدائم للسويد، والممثل المناوب لشيلي على إسهامهما القيم في مناقشتنا لهذا اليوم.

إن نظام الجزاءات الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة من أهم الأدوات المتاحة للمنظمة ولمجلس الأمن على وجه الخصوص لتحقيق أهداف ومقاصد محددة مرتبطة في الغالب وبشكل عام بحالات حفظ السلم والأمن الدوليين. وفي ضوء الممارسة المتبعة فإن فرض الجزاءات على دول أو أنظمة ليست غاية في حد ذاتها. ونؤكد في هذا الصدد رفضنا لأبدية الجزاءات، وعلى ضرورة رفعها فور انتهاء الأسباب التي دعت إليها. وبناء عليه، فإن الدور المنوط بالأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن ولجان الجزاءات بشكل خاص دور هام وحساس للغاية. فتلك الأجهزة هي من تقوم بمتابعة تنفيذ أنظمة الجزاءات ومراقبة الامتثال لتنفيذها، وتقديم التوصيات، واتخاذ القرارات ذات الصلة التي من المفترض أن تتحول بدورها إلى خطوات وتدابير عملية ملموسة على أرض الواقع، فضلا عن كون كل منها في مجال اختصاصها تمثل نقطة الاتصال بين مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

من هنا، من المهم التأكد من أن أساليب عمل تلك الأجهزة واللجان مناسبة وملائمة لضمان تحقيق الفعالية اللازمة المتوقعة من تلك الأجهزة واللجان، ولتأكيد مصداقيتها، وبالتالي مصداقية مجلس الأمن أمام العضوية العامة في الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء تغير الظروف، من المهم أيضا أن تخضع أساليب عملها إلى عملية مراجعة وبلورة وتحديث بشكل دوري لضمان استمرارية قدرة الأجهزة واللجان ذات الصلة على القيام بمهامها بشكل فعّال وشفاف.

إن مصر، إذ تأخذ في الحسبان أن جانبا كبيرا من أعمال مجلس الأمن يقع في إطار اختصاص الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس، تتفق بشدة مع ضرورة زيادة شفافية أساليب عمل تلك الأجهزة الفرعية، بما في ذلك لجان الجزاءات، من بين أمور

أخرى، عن طريق زيادة عدد الإحاطات الإعلامية المفتوحة التي يقدمها رؤوسا تلك الأجهزة واللجان، وزيادة المشاورات مع الدول المتأثرة بالجزاءات غير الأعضاء في المجلس. وتعميم ملخصات بشكل دوري على الدول غير الأعضاء في المجلس عن اجتماعات الأجهزة، واللجان المعنية والاستمرار في ترجمة قوائم الجزاءات بكل اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وتحديث المعلومات المنشورة على صفحات تلك الأجهزة واللجان على شبكة الإنترنت.

وتتفق مصر كذلك، مع ما يتضمنه مشروع المذكرة الرئاسية، التي عممتها بعثة فنزويلا من نقاط مقترحة، لاختيار وإعداد الأعضاء الجدد بمجلس الأمن، الذين سوف يتولون رئاسة إحدى الأجهزة الفرعية أو لجان العقوبات، خاصة مع تباين واختلاف أساليب العمل من لجنة إلى أخرى، وعدم وضوحها في بعض الأحيان. وفيما يتعلق بتحسين التواصل والتنسيق بين الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس، وكذا فيما بين تلك الأجهزة ومجلس الأمن في حد ذاته، فإن وفد مصر يؤيد ما يتضمنه مشروع مذكرة رئيس مجلس الأمن من أفكار في هذا الخصوص، وبصفة خاصة تشجيع رؤساء الأجهزة الفرعية ذات الموضوعات المتقاربة على اجتماعهابشكل دوري لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وبحث أفضل الممارسات وسبل دفع التعاون المشترك، وذلك على غرار الاجتماع المشترك الناجح الذي عقد مؤخرا بين لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة عقوبات (داعش) والقاعدة، حول تمويل الإرهاب.

وفي ذات السياق، نرى أنه من الأهمية بمكان، وضع تصور للتنسيق بين رؤساء لجان العقوبات والوفود التي تتولى صياغة مشروعات القرارات المعنية بالعقوبات، فضلا عن إمكانية دراسة الفصل بين مهمة صياغة مشروعات القرارات ومهمة إدارة المشاورات غير الرسمية بشأن قرارات تمديد العقوبات، بحيث يتولى الرئيس الشهري لمجلس الأمن، الدعوة لتلك المشاورات وإدارة المناقشات خلالها.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن نجاح لجان العقوبات يعتمد بدرجة كبيرة على التعاون البناء من جانب السلطات الوطنية بالدولة المعنية، وكذلك الأطراف الإقليمية ودول الجوار، لذا فإن مصر تؤكد على أهمية الحوار المستمر والتعاون البناء مع هذه الأطراف، بما في ذلك من خلال الاجتماعات المشتركة الدورية والزيارات الميدانية. وانطلاقا من أن تدابير العقوبات ليست إجراءات عقابية وإنما تهدف لدعم الاستقرار ومكافحة المخربين. كذلك فإن عمل لجان العقوبات يستفيد من الاستماع لطيف واسع من الفاعلين سواء داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل بعثات حفظ السلام بالدولة المعنية، والممثلين الخاصين للسكرتير العام المعنيين بالعنف الجنسي والأطفال في النزاعات المسلحة، فضلا عن مجموعات العمل الاستشارية مثل مجموعة العمل الخاصة بالأطفال والنزاعات المسلحة، كما يمكن أن تستفيد لجان العقوبات من الاستماع إلى أطراف خارج منظومة الأمم المتحدة، مثل الخبراء الوطنيين في المجتمع المدني، وذلك وفقا للآليات الملائمة التي يقررها أعضاء لجان العقوبات.

وفي الختام، أود أن أؤكد على تأييد وفد مصر للخلاصة المتوقعة من هذا النقاش باعتماد مشروع مذكرة رئيس مجلس الأمن الذي عممته بعثة فنزويلا، والذي يتضمن توصيات محددة وذلك لتطبيقها بواسطة الأجهزة واللجان المعنية التابعة لمجلس الأمن بهدف تحسين الأداء وزيادة الفاعلية. وتأمل مصر في أن تتوافر الإرادة السياسية للأخذ بها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للممثل الدائم للسويد، السيد أولوف سكوغ، ولنائب الممثل الدائم لشيلي،

صديقي العزيز كارلوس أولغوين سيغاروا، على إحاطاتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء المجلس على بياناتهم، التي شكلت إسهاما بارزا في المناقشة الجارية بشأن هذه المسألة.

كما أود أن أنوه بحضور البلدان المعنية بمختلف لجان الجزاءات هنا اليوم، بموجب المادة ٣٧. وينبغي أن أقول أنه ليس هناك سوى بلدان قليلة تمثل جزءا من المشكلة التي تشمل بعض أعضاء المجلس الذين يمارسون الضغط على الآخرين، ونحن نرى أنه من المهم الاستماع إلى بعض تجارب لجان الجزاءات وإلى وجهات نظر البلدان المعنية.

وعندما نتكلم عن الشفافية، فإننا نؤمن بأن مثل هذه الاجتماعات هي اجتماعات بالغة الأهمية. وأعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي سنستمع فيها جميعا إلى آراء البلدان المتضررة من تطبيق الجزاءات. ونحن نرى أنه من المهم أن يستمع بقية أعضاء السلك الدبلوماسي للأمم المتحدة إلى هذه البلدان، حيث سيتمكنون من التعبير علنا عن وجهات نظرهم بشأن الجزاءات، وأن يستمعوا إلى الموقف الوطني لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن بشأن المسألة الهامة المتعلقة بلجان الجزاءات.

وبطبيعة الحال غرضنا بناء، وهدفنا يتعلق في المقام الأول بلجان الجزاءات المعنية ببلدان معينة، ولا يتعلق باللجان المعنية بالإرهاب أو اللجان الأخرى التي يكون عملها ذا طبيعة مختلفة تماما. ونحن نتكلم عن اللجان التي تشمل بلدان وشعوب بأكملها.

وفي هذا الصدد، ينص ميثاق الأمم المتحدة في الواقع على أنه يمكن اتخاذ إجراءات معينة قبل أي عمل عسكري من أجل تفادي الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين؛ ولا يذكر الجزاءات، كما قال السفير يوشيكاو، ويذكر فقط مجموعة من التدابير الواردة في المادة ٤١.

وفنزويلا بوصفها بلدا يحترم قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فإنها بالتالي تؤيد أحكام المادة ٤١. وينبغي أن نشير إلى أن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على حكومة جنوب أفريقيا قد اضطلعت بدور هام للغاية، جنبا إلى جنب مع النضال الذي قاده شعب جنوب أفريقيا، وحروب التحرير في القارة التي أدت إلى انهزام وإنهاء نظام الفصل العنصري، الذي كان مصدر عار على البشرية.

وعلينا أن نؤكد أيضا أنه في حين أن المادة ٤١ تنص على أن مجلس الأمن هو الضامن للسلم والأمن الدوليين، فإن بلدي يرفض أية جزاءات انفرادية تفرضها بعض البلدان على بلدان أخرى من إجل تحقيق حلول السياسية أو معاقبة الأنظمة التي ترى أنها غير ملائمة، باعتبار هذه الجزاءات غير شرعية وتتعارض مع القانون الدولي.

وحقيقة أن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة هي قانونية لا يعني بالطبع، أنها مثالية. وندرك جميعا أنه قد تكون لنظم الجزاءات نتائج غير مقصودة، وأنها أدت في بعض الحالات إلى زيادة زعزعة الاستقرار والمعاناة، وهي الأمور التي يفترض أنها سعت إلى التخفيف من وطأتها تحديدا. ودعوني أقدم مثالين من الأمثلة الملموسة.

خلال التسعينات، خضع العراق لنظام الجزاءات الأوسع نطاقاً في تاريخ الأمم المتحدة. وقد كان العراق يعتمد في إيراداته، وعمليا في جميع الاحتياجات الأخرى للمجتمع، على صادرات النفط، وقد عملت الجزاءات على منع جميع هذه الصادرات. والتكلفة البشرية للجزاءات التي فرضت على العراق في الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨، شملت أكثر من مليون شخص في ذلك البلد.

وحدث شيء مماثل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فقد فرض مجلس الأمن في عام ١٩٩٤، حظرا

اقتصاديا على هايتي؛ وأدت هذه الجزاءات إلى تمزيق نسيج البلد الاجتماعي وتدمير اقتصادها الضعيف أصلا.

قبل وقت طويل من وقوع الزلزال الرهيب في عام ٢٠١٠، كانت الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة قد عرضت بالفعل مستقبل شعب هايتي للخطر الشديد لأجيال قادمة. ولكن، مكّن هذان المثالان مجلس الأمن من تغيير نهجه المتعلق بالجزاءات، والتحول من فرض جزاءات شاملة إلى أخرى محددة الأهداف، ومن فرضها على البلدان إلى فرضها على الأفراد والكيانات، سعيا للحد من الآثار السلبية للجزاءات على سكان البلدان المتضررة.

ومع ذلك، لا تزال لنُظم الجزاءات، ولا سيما النظم الانتقائية أو القطاعية، عواقب غير مقصودة، بما في ذلك الأثر الإنساني السلبي على المدنيين والتكاليف الاقتصادية الباهظة على البلدان المجاورة وتجريم الأنشطة الاقتصادية. ونعتقد أن السلطة التقديرية لفرض الجزاءات تظل من بين المسائل التي ما زال يتعين حلها. فما هي الدول التي يجب إخضاعها للجزاءات وكيف يتم اتخاذ القرارات في هذا الشأن؟ فبعض البلدان يتم إخضاعها لجزاءات قد تحول دون تهديد الأمن الدولي، في حين أن هناك بلدانا أخرى تهدد الأمن العالمي ولكنها لا تخضع لجزاءات أو تستفيد من استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

وتتطلب بعض حالات التوتر فرض جزاءات. وهناك الكثير الذي يمكننا القيام في تنفيذ الجزاءات بالتقيد على نحو وثيق بصورة أكبر بأحكام المادة ٤٨. ونعتقد أنه يجب أن يكون هناك جهاز يمكن فيه مساءلة لجان الجزاءات . وذلك لا يتعلق بإيجاد المزيد من البيروقراطية ولكن بضمان إمكانية مساءلة الرؤساء أمام السفراء وبكيفية سير الأمور وتحديد الهدف السياسي للجنة ما من لجان الجزاءات، فضلا عن التوصيات التي يمكن تقديمها للتحفيف من الجزاءات أو رفعها، وإمكانية طرح الأسئلة بشأن هدف لجنة ما. ولا يمكن فرض الجزاءات بشكل دائم على البلدان. وينبغي أن يكون لها هدف يتم الاتفاق عليه في أعلى هيئة سياسية في المنظمة، وهي مجلس الأمن.

وهناك مسائل أخرى تثير قلقنا مثل الجزاءات المفروضة على إدارة الموارد الطبيعية. ونرى أن ذلك يشكل انتهاكا لسيادة الدول وحقها في إدارة مواردها، وفقا لقرارات الجمعية العامة، كما تمت الإشارة إلى ذلك أمس، وخاصة القرار ١٨٠٣ (د-١٧) بشأن حق البلدان غير القابل للتصرف في إدارة مواردها الخاصة. وإذ نؤكد أن الموارد الطبيعية تشكل أحد مصادر الدخل الوحيدة لمعظم البلدان النامية، فلن يؤدي بالتالي تقييد إدارة هذه البلدان لمواردها إلا إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والإنساني في البلدان المعنية.

وتتمثل مسألة أخرى تثير قلقنا في غياب مراعاة الاجراءات القانونية الواجبة فيما يتعلق بفرض جزاءات على الدول والأفراد. ورغم أننا نعترف بأن مجلس الأمن قد اتخذ إجراءات لمعالجة الاجراءات القانونية الواجبة، ولا سيما فيما يتعلق بنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، من خلال إنشاء منصب أمين المظالم، فإننا نعتقد أنه يتعين تقييم هذا المنصب وتعميمه ليشمل جميع اللجان، كما نقترح في مذكرتنا المفاهيمية (S/2016/102، المرفق). إن ضمان مراعاة الاجراءات القانونية الواجبة في لجان الجزاءات لا يلبي حاليا الحد القانوني الأدنى المنصوص عليه في التشريعات الوطنية أو الدولية، حيث تشبه إجراءاتها إجراءات محاكم التفتيش. ولا توجد وسيلة لتحديد كيف يمكن أن ينتهي الحال بشخص أو كيان للخضوع لنظام جزاءات، عدا من خلال المعلومات أو المقترحات التي يقدمها أحد القائمين على الصياغة في مختلف اللجان. وكمثال على ذلك، حكمت محاكم في بلدان الاتحاد الأوروبي لصالح أكثر من ٥٠ في المائة من مقدمي الطعون

المتعلقة بالجزاءات. ويعني ذلك أنها مسألة تتعلق بالشفافية وأنه لا توجد إجراءات واضحة أو عادلة لإنشاء نظم الجزاءات أو لتحديد الأشخاص أو الكيانات الخاضعين للجزاءات.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن ندرس بعناية مدة نُظم الجزاءات وأن نعمل لحلها. حيث يجري إنشاء العديد منها دون خطوات أو معايير واضحة يتعين على البلدان الخاضعة للجزاءات تلبيتها لكي تُرفع الجزاءات عنها. ولا علم لأحد بذلك. ويتم فرض جزاءات على أحد البلدان، ولكن دون أن تكون لديه أية فكرة عن كيفية رفع تلك الجزاءات. وفي كثير من الأحيان، تختفي أسباب إنشاء إحدى لجان الجزاءات، ولكن يجري الاستعاضة عنها على وجه السرعة بمجموعة مختلفة تماما من الأسباب. ويشير ذلك بوضوح إلى أنه في كثير من الأحيان، تشكل الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، تحت ضغط بعض أعضائه الدائمين، مجرد وسيلة لمعاقبة بعض البلدان دون غيرها. وهذا هو السبب في استمرار بعض نُظم الجزاءات كل هذا الوقت الطويل مع عدم اتضاح سبب تمديدها. وأقدم اللجان هي اللجنة المعنية بالعراق والمستمرة منذ ٢٦ عاما، واللجنتان المعنيتان بالصومال وليبريا والقائمتان منذ ٢٤ عاما.

ومن بين لجان الجزاءات الـ ١٦، يتعلق عمل ٦٢,٥ في المائة منها ببلدان أفريقية. ويهتم مجلس الأمن بشكل غير عادي بفرض جزاءات على أفريقيا. وهناك تسع لجان قائمة منذ أزيد من ١٠ أعوام. وكان متوسط عمر اللجان التي انتهت من أعمالها في السنوات الأخيرة ١١ عاما. وهناك خمس لجان على الأقل لم تعد موجودة، وهو ما يدل على التحدي المتمثل في إنهاء نُظم الجزاءات بعد إنشائها والظلم السائد الذي يحول في كثير من الأحيان دون رفع الجزاءات. ولهذا السبب، يتعين إخطار الدول المتضررة علنا بإجراءات ومعايير واضحة ومفهومة لرفع الجزاءات. ولا بد من ذلك لأنه ليس من غير المألوف بالنسبة لبعض البلدان استغلال الصياغة الغامضة لنصوص صيغت قبل ١٠ أو ١٥ عاما لمحاولة لمواصلة إنزال العقاب ببلدان تشكل مصدر إزعاج لها.

وفيما يتعلق برؤساء لجان الجزاءات، فإننا نرى وجوب تعيينهم من خلال عملية شفافة ومتوازنة وشاملة للجميع وفي الوقت المناسب، وذلك بمشاركة كل أعضاء مجلس الأمن، وليس الدول الخمس الدائمة العضوية وحدها، كما هو الحال في الوقت الراهن. وحالما يتم تعيينهم، يمكنهم الشروع في عملية إعداد دقيق لأساليب العمل وتوحيدها.

وبخصوص مهام اللجان، وكما أشار إلى ذلك سفير نيوزيلندا، يبدو أن رؤساء اللجان هم مجرد متحدثين تتمثل مهمتهم في عرض آراء أعضاء اللجان ونقل المعلومات التي تقدمها أفرقة الخبراء. ويساورنا في بعض الأحيان شعور بأن هذه المناصب تُسند للأعضاء المنتخبين لأن رؤساء لجان الجزاءات لا ضرر منهم من الناحية السياسية. ونعتقد أنه من المهم أن يترأس أعضاء منتخبون اللجان لأنه ليس لديهم أي تعارض في المصالح. وبعبارة أخرى، لا معنى لأن يكون عضو من الأعضاء الخمسة الدائمين قائما على الصياغة أو رئيس لجنة في ظل وجود تضارب واضح في المصالح، لأنه هو الذي عين نفسه ولم يستخدم حق النقض ضد عضويته في لجان الجزاءات، وذلك في محاولة لفرض جزاءات على بلد معين.

لكننا نعتقد أنه ينبغي لرؤساء اللجان استخدام منصبهم للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وتوصياتهم. فأفرقة الخبراء وممثلو مختلف البلدان يراجعون باستفاضة كل تقرير يعده رؤساء اللجان للعرض على مجلس الأمن. وعندما نرغب في إجراء مناقشة سياسية في المجلس، نجد أنفسنا جالسين خلف نفس السفراء والخبراء الذين يفرضون معاييرهم الخاصة على لجان الجزاءات. ولا يسمح غياب المرونة هذا لبلد عضو يتولى رئاسة إحدى اللجان أو لسفيره بالابتكار أو تقديم إسهام من شأنه المساعدة على تحقيق أهداف لجان الجزاءات.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي أن يكون رؤساء لجان الجزاءات على الأقل قادرين على التعبير عن وجهات نظرهم حول سير عمل اللجان وكيف يمكن لهم التكيف مع الأوضاع السياسية التي غالباً ما تكون متقلبة، كما هو الحال في منطقة القرن الأفريقي وفي ليبيا في شمال أفريقيا. وهذه حالات متطورة وتحتاج اللجان إلى التكيف على أساس المناقشات التي تجري في مجلس الأمن بشأن الحاجة إلى رفع أو تخفيف العقوبات أو اتخاذ أي قرار ضد بلد ما.

وفيما يتعلق بأفرقة الخبراء، نعتقد أن الخبراء أشخاص يتميزون بقدرات ومهارات تقنية، ونحن نشكرهم على عملهم الذي كثيرا ما يقومون به في ظروف عصيبة حقا. وندعو أفرقة الخبراء إلى أن تكون مستقلة حقا في تقييماتها. وقد يكون ذلك الأمر صعبا في بعض الأحيان، ولكن لا ينبغي للفريق أن يظهر تحيزا سياسيا ضد البلد الذي يكلف به. وتحيط العواصم الوطنية للبلدان المجاورة، المهتمة بما إذا كانت الجزاءات باقية ضد بلد معين، علما بالمعلومات التي تجمعها أفرقة الخبراء. وفي بعض الأحيان تحوي تقارير الأفرقة معلومات قد يكون من الصعب التأكد من مصدرها أو التحقق منها. وهذه المعلومات قد تبلغها منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية، ولا توجد وسيلة للتحقق منها.

عمل أفرقة الخبراء في غاية الأهمية وبالإضافة إلى تقاريرهم يعمل كأساس تستند إليه مناقشات لجان الجزاءات. وغالبا ما تنخرط الأفرقة في تفسيرات خاصة بها لأحكام وولاية القرار المعني، وقد يكون من الصعب جداً تغيير تلك التقييمات. وفي نهاية المطاف، تضطلع أفرقة الخبراء بدور ريادي في لجان الجزاءات، وربما تكون لها صلاحيات ذات وزن سياسي أكبر من الوزن السياسي لصلاحيات رئيس اللجنة.

ونحن نعتقد أن لجان الجزاءات ينبغي أن تكون أكثر خضوعا للمساءلة. وينبغي أن تكون آلية مفتوحة؛ ولا نريد أن نرى المزيد من البيروقراطية. وعلى المسؤولين عن لجان الجزاءات المعنية الخضوع للمساءلة أمام مجلس الأمن عن أعمالهم؛ ويجب أن يحترموا الأهداف السياسية للجان وأن يكونوا قادرين على التعبير عن آرائهم بشأن رفع الجزاءات أو تعديلها، وبشأن أهداف اللجان. وينبغي ألا تكون أعمال لجان الجزاءات مجزأة، نظرا لأنه ينبغي أن ينظر للعديد من النزاعات الإقليمية، على نحو شامل، على أن لها مشاكل مماثلة لتلك الموجودة في بلدان ذات المنطقة.

لقد قدمنا عددا من التوصيات، ونتطلع إلى تلقي الدعم من جميع الأعضاء لمشروع وثيقة تبين الإسهامات الهامة المعرب عنها هنا اليوم. إننا نعتقد اعتقادا جازما بأن أعمال لجان الجزاءات يجب أن تعكس أحكام ميثاق الأمم المتحدة بشكل أكثر دقة. فالجزاءات ينبغي ألا تكون عقابية، بل وسيلة لمعالجة ومنع الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أشكر فنزويلا على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة وتقديم الورقة المفاهيمية (S/2016/102، المرفق)، التي نرى أنها مفيدة للغاية. وأشكر سفيري السويد وشيلي على تقاسم مداخلتيهما الثاقبتين. ويشعر وفد بلدي بالامتنان على الفرصة التي أتاحت له المشاركة في هذه المناقشة.

وكتعليق عام، نعتقد أن أي جزاءات يفرضها مجلس الأمن ينبغي أن تكون في نطاق ميثاق الأمم المتحدة في جميع الأوقات. وهذا يعني، أولا، أن الجزاءات ينبغي ألا تفرض إلا إذا كان هناك تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين – لا تهديد متصور أو ملفق – أو في حالة العمل العدواني. ثانيا، أن لا يقصد بالجزاءات معاقبة السكان أو ترمي إلى تحقيق

أهداف سياسية. وثالثاً، ينبغي أن ينظر للجزاءات باعتبارها الملاذ الأخير لا الملاذ الأول، وألا تفرض إلا بعد استنفاد جميع وسائل التسوية السلمية للمنازعات بموجب الفصل السادس من الميثاق. ورابعاً، ينبغي أن يقرر فرض العقوبات فقط بعد دراسة مستفيضة لآثارها القصيرة الأجل والطويلة الأجل على الحقوق المعترف بها بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تحدد أهداف نظم الجزاءات تحديدا واضحا وأن تستند إلى أسسس قانونية متينة، وأن يكون فرضها لفترة زمنية محددة ويتم رفعها بمجرد تحقيق الأهداف. وكذلك تشكل الشفافية والرؤية الاستراتيجية والحاجة إلى معالجة الآثار الإنسانية للجزاءات عناصر هامة ينبغي أن يأخذها المجلس وهيئاته الفرعية في الاعتبار عند النظر في الجزاءات.

أولا، من المهم تعزيز الشفافية في أساليب عمل المجلس وهيئاته الفرعية، لا سيما عند النظر في الجزاءات أو التعامل معها. فالشفافية والانفتاح والاتساق عناصر أساسية ينبغي لمجلس الأمن مراعاتها في جميع أنشطته ونهجه وإجراءاته، ولا سيما عندما تؤثر على حياة الناس العاديين بفرض الجزاءات. وفي هذا الصدد، فإن أساليب عمل لجان الجزاءات هي أحد المجالات التي يحتاج فيها المجلس إلى تحسين الشفافية.

ثانيا، يجب تحديد الأحكام والشروط التي يجب أن تفي بها الدول أو الكيانات الخاضعة للجزاءات بوضوح ومراجعتها بشكل دوري. ونحن نوافق على أنه ينبغي التشديد على الحاجة إلى دعم رؤساء لجان الجزاءات في جهودهم الرامية إلى تقييم وتقدير دور الجزاءات بانتظام والحاجة الملحة إلى وضع الجزاءات المفروضة من المجلس في إطار استراتيجية سياسية عامة.

ثالثاً، أحد أهم الجوانب، وفي الوقت نفسه أكثرها تعرضا للإهمال، في نظام الجزاءات هو كيفية التعامل مع آثارها غير المقصودة. وأود هنا التركيز على هذا الجانب من خلال الملاحظات التالية.

أولا، للجزاءات دائما تأثير سلبي على حقوق الأمم المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما إعمال الحق في التنمية. فهي كثيرا ما تتدخل في سير عمل نظم الصحة والتعليم الأساسية وتقوض الحق في العمل؛ وبصفة عامة، تشكل عقبات خطيرة أمام تنمية الدول المستهدفة.

ثانياً، الجزاءات وسيلة فجّة يثير استخدامها أسئلة أخلاقية أساسية عما إذا كانت المعاناة التي تكابدها المجموعات الضعيفة في البلد المستهدف هي وسيلة مشروعة لممارسة الضغوط. وينبغي للجان الجزاءات التزام العناية الفائقة لحماية المدنيين الأبرياء من الوقوع ضحية لها. ويجب أن تكون لجان الجزاءات متنبّهة للآثار الإنسانية السلبية على السكان المدنيين، والآثار الاقتصادية على الأطراف الثالثة، وتجريم النشاط الاقتصادي الأساسي الذي يمكن أن يحدث في نظم الجزاءات.

ثالثاً، من المهم أيضاً أن ترصد لجان الجزاءات وتدقق في فرض تدابير اقتصادية قسرية من جانب واحد لتحديد ما إذا كانت تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونتفق تماماً مع التوصية الواردة في المذكرة المفاهيمية لإدراج استعراض في ولاية أفرقة الخبراء للجان الجزاءات للنظر في الأثر المترتب عن الجزاءات الانتقائية أو القطاعية على البلدان المتضررة والسكان المدنيين والأنشطة التي تضطلع بها الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان، فضلاً عن اقتراح الطلب إلى الأمين العام بإنشاء تسلسل الإداري لهذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): شكراً سيدي الرئيس، وأهنئكم ووفد بلادكم على تولي رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر وأشكركم على تنظيم هذه الجلسة الهامة حول أساليب عمل الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن، وخاصة لجان الجزاءات.

نظام الجزاءات هو إحدى وسائل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، ولا شك أن الجزاءات يمكن أن تساهم بإيجابية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين إذا أُحسن استخدامها، وتركّزت على الهدف الذي فُرضت من أجله، دون أن تحدث آثاراً جانبية سلبية على حياة سكان البلد المعني أو البلدان الأخرى.

لن أتحدّث اليوم عن الإطار العام للجزاءات أو طريقة عمل لجان الجزاءات المختلفة، فهذا الأمر قال فيه الزملاء أعضاء المجلس والآخرون ما يكفي، والورقة المفاهيمية التي قدمتها الرئاسة (S/2015/102، المرفق) تغطي كل انشغالاتنا ونؤيد التوصيات الواردة فيها. ولكنني سأركّز في كلمتي على تجربة ليبيا مع الجزاءات ولجنة الجزاءات المنشأة بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، لأن هدف الجزاءات المفروضة على ليبيا يختلف عن أهداف الجزاءات الأخرى التي فرضها مجلس الأمن، فهي ليست مفروضة ضد الحكومة الشرعية، وفُرضت في ظروف تختلف عن واقع البلاد الحالي، وهي ما زالت قائمة بهدف مساعدة الحكومة في تحاشي تفاقم المشاكل وزعزعة الاستقرار، وللحفاظ على ثروات الشعب الليبي وإعادة ما نهب منه. والجزاءات على ليبيا مفروضة بمقتضى قرارات عدة من مجلس الأمن هي ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) و ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣) و ٢١٤٦ (٢٠١٤) و ٢١٧٤ (٢٠١٤) و ٢٢١٣ (٢٠١٥). والجزاءات محددة في أربعة مجالات هي: حظر السلاح، وحظر السفر، وتجميد الأموال، وحظر الاتجار غير المشروع في النفط والوقود. وجميعها جزاءات هناك حاجة إليها للسيطرة على أوضاع معينة داخل البلاد، في غياب حكومة مركزية قوية في ليبيا، ولا يوجد اعتراض ليبي عليها، ولكن للأسف حدثت العديد من المشاكل في التطبيق ولا يمكن القبول بأن تكون الجزاءات – حتى بطريقة غير مقصودة – أداة لمنع الحكومة الشرعية من استعادة مدّ سلطتها على جميع الأراضي الليبية، ولا يمكن القبول بأن تطبق الجزاءات بطريقة تؤدي إلى دعم التطرّف والإرهاب، كما لا يمكن القبول بأن تكون الجزاءات سبباً في فقدان الشعب الليبي لمليارات الدولارات.

أقول نعم، نحن في حاجة لحظر السلاح على المجموعات المسلّحة، ولكن لا يمكن أن نمنع الجيش والشرطة من اقتناء السلاح، ومن ثمّ كان على لجنة العقوبات أن تنخرط بجدّية وشفافية في مشاورات مع الحكومة الليبية للاتفاق على آلية تسهّل حصول الجيش الليبي على السلاح وتمنع وصوله إلى الميليشيات المتطرّفة التي تحارب الحكومة وتدمّر الممتلكات العامة والخاصّة، ولكن للأسف هذا لم يحصل واستمرّ تدفّق السلاح إلى ميليشيات من دول معروفة، إلى ميليشيات تضمّ عناصر من داعش وأنصار الشريعة والقاعدة، الأمر الذي أدّى إلى تعزيز قوّتها واحتلالها عدداً من المدن الليبية دون أن تتمكّن الحكومة من استعادة أي منها بصورة كاملة، ونأمل أن يكون مجلس الأمن قد استوعب الدرس، وأن تباشر لجنة الجزاءات في تسهيل حصول حكومة الوفاق الوطني المنتظرة على السلاح بمجرّد مباشرتها العمل دون اختلاق أي مبررات جديدة لمنع الجيش من الحصول على السلاح ومحاربة الإرهاب والتطرّف.

تجميد الأموال نوع آخر من الجزاءات التي تخضع لها ليبيا وهو نوعان: الأول يتعلّق بتجميد ممتلكات عائلة القذافي وبعض مسؤولي نظامه، والثاني يتعلق بتجميد ممتلكات مؤسسة الاستثمار الليبية ومحفظة أفريقيا. ورغم النص الصريح في قرارات مجلس الأمن على تجميد أموال بعض الأفراد، ودعم مجلس الأمن لجهود السلطات الليبية لاستعادة الأموال المنهوبة، إلا أننا لم نستلم حتى الآن أي إشعار من أي دولة بخصوص الانصياع لقرار مجلس الأمن وتجميد أموال المذكورين في قرارات مجلس الأمن، كما أننا لم نستلم أي معلومة من فريق الخبراء تساعد السلطات الليبية في تتبع الأموال واستعادتها.

والملاحظ أن تقارير الفريق التي تُنشر تُزال منها الأسماء وبعض المعلومات الهامّة، فتتحوّل إلى ألغاز بالنسبة لنا ولا فائدة منها. وأستطيع أن أقول باختصار إنه لا الدول تنفّذ قرارات مجلس الأمن وتجمّد الأموال، ولا فريق الخبراء يقدّم أي معلومة لليبيا بهذا الخصوص، ولا مجلس الأمن يتّخذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ قراراته، ولا أعرف ما هي الفائدة من فريق الخبراء في هذا الجانب إذا لم يقدّم أي معلومات لمساعدة ليبيا، وإذا كانت كلّ المعلومات التي يحصل عليها مستقاة من وسائل الإعلام أساساً.

ولا أعرف ما هي الفائدة من فريق الخبراء في هذا الجانب إذا لم يُقدم أي معلومات لمساعدة ليبيا، وإذا كانت كل المعلومات التي يحصل عليها مستقاة من وسائط الإعلام أساسا.

أما فيما يتعلق بتجميد أموال المؤسسة الليبية للاستثمار، فرغم أهميته إلا أن عدم إدخال بعض التعديلات عليه بما يُمكّن مجلس إدارة المؤسسة من إدارة الأموال بطريقة تحقق أرباحا في إطار التجميد قد سبب في الواقع خسائر كبيرة للدولة الليبية بلغت عدة مليارات من الدولارات، في شكل أرباح لم نحصل عليها ورسوم خدمات. ونأمل أن يقوم مجلس الأمن بتصحيح هذا الوضع قريبا حتى لا تتكبد ليبيا المزيد من الخسائر غير المقصودة.

إن تجربة ليبيا مع لجنة الجزاءات تؤكد أن هناك حاجة إلى التمييز بين الجزاءات التي فُرضت كعقاب على الحكومات لتغيير سلوكها، والجزاءات التي فُرضت لمساعدة دولة ما في تحاشي ما هو أسوأ. فالعلاقة بين لجنة الجزاءات والسلطات الليبية كان من المفروض أن تكون علاقة تعاون وتنسيق وتبادل مستمر للمعلومات في إطار الشفافية الكاملة. ونحن نستغرب أن تُعامل بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة كبقية بعثات الدول الخاضعة للجزاءات، وتُحجب عنها المعلومات التي يجمعها فريق الخبراء.

من المضحك أن تقرير فريق الخُبراء النهائي الذي يصدر كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن، ويصبح متاحا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووسائط الإعلام، لا يُحال إلى الوفد الليبي مسبقا، بل تكتفي اللجنة بإتاحته لاطلاع الوفد الليبي في مكاتب اللجنة قبل أيام قليلة من صدوره بصورة رسمية، وبعد مناقشته في اللجنة، وبدون مرفقات، وكأنه وثيقة سرية خطيرة. بينما هو في الواقع لا يتضمن أي شيء سرّي، لأن المعلومات السرية التي يمكن أن تستفيد منها الحكومة الليبية لا ترد في التقرير. ليست المعلومات السرية فقط بل حتى تلك المتوفرة والموثقة على وسائط التواصل الاجتماعي لا يشار إليها لا من قريب ولا من بعيد إذا كانت تصب في مصلحة السلطة الشرعية، وهذا الأمر، للأسف، يدعونا إلى التساؤل عن مدى استقلال فريق الخبراء. للأسف هذا التوقيت لا يسمح بإعطاء أمثلة لأن الأمر تجاوزه الزمن، ونحن في ليبيا الآن في انتظار حكومة وفاق وطني. ونأمل أن ينتهج مجلس الأمن طريقة جديدة في التعامل معها عندما تباشر عملها، وأن تكون قادرة على الوصول بالبلد إلى المرحلة التي لن تكون فيها حاجة للجزاءات.

في حالة ليبيا، لا يُمكن لحظر السلاح وتجميد الأرصدة أن يكون فعّالا من دون تقاسم للمعلومات بين لجنة الجزاءات وبعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة. وهذا غير متوفر في الوقت الحالي، لقد فوجئت بعثة ليبيا في بعض الحالات بإصدار لجنة الجزاءات لإعفاءات من الحظر دون إبلاغ البعثة بذلك. وهذا قد يتسبب في إعفاءات غير مرغوبة، أو يشكل تحايلا على الحظر. ونأمل أن يكون من ضمن إجراءات لجنة الجزاءات المتفق عليها في المستقبل، تقاسم كل طلبات الإعفاء من الحظر التي تصل إلى اللجنة مع بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة، وكذلك تقاسم ما يُتخذ بشأنها من إجراءات.

أؤكد أخيرا، بأن الشفافية، والتعاون، والتنسيق وتقاسم المعلومات بين الدول المعنية ولجان الجزاءات، هي الركائز التي تجعل نظام العقوبات إيجابيا وفعالا.

السيد عمر فضل (السودان): سيدي الرئيس، في مستهل كلمتي، أتقدم لكم بالتهنئة مجددا لكم على رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر. كذلك أشكركم على الورقة المفاهيمية الزاخرة بالمعلومات التي عممتموها علينا لإثراء المداولات حول أساليب عمل الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن. كما أشكر بعثتي السويد وشيلي، والممثلين الدائمين لهما على مساهماتهما في إثراء النقاش حول هذا الموضوع الهام. ولا شك أن الاستماع إلى وجهات نظر الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في مثل هذه المداولات المفتوحة أمر بالغ الأهمية، خاصة تلك الدول التي تُعاني من النزاعات أو التي تجاوزت مرحلة النزاع إلى مراحل البناء وإعادة الإعمار والتي تخضع لأنظمة لجان ا الجزاءات المنشأة بموجب قرارات مجلس الأمن. والسودان من بين هذه الدول، حيث فرضت الجزاءات في إقليم معين من أقاليمه، وثمة لجنة للجزاءات مشكلة بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، أي قبل عشرة أعوام تتولون رئاستها الآن. ولا شك في أنه وبعد مضي أكثر من عشر سنوات على تشكيل فريق العمل المعني بمراجعة المسائل المتعلقة بالجزاءات منذ عام ٢٠٠٦، ثبت عمليا أن طريقة عمل هذه اللجان وأفرقة الخبراء التابعة لها تحتاج إلى مراجعة ودراسة شاملة على النحو الذي نحن بصدده الآن.

أهم الجوانب التي لا بد من التركيز عليها ومراجعتها تتمثل في مسألتي الشفافية والحياد في أساليب عمل لجان الجزاءات، ومن واقع تجربتنا العملية مع لجنة الجزاءات المُشكلة بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، تأكد لنا تماما أن انعدام الشفافية في جمع وتحليل المعلومات من قبل فريق الخبراء يمثل المشكلة الأساسية في كثير من الأحيان. وتؤدي هذه المشكلة إلى تضليل اللجنة، وبالتالي عدم مقدرتها على التقييم الموضوعي العادل لحقيقة الأوضاع، لأن التقارير التي يقدمها الفريق إلى اللجنة، تستند في الغالب إلى مصادر إما تابعة للمجموعات المتمردة، وبالتالي فهي معلومات غير محايدة، أو معلومات مجهولة المصادر، أو من مصادر لها أجندة معينة. لذلك نؤكد على أهمية أن تحرص أفرقة الخبراء على الشفافية والحياد في جمع وعرض المعلومات، وأن تحرص أيضا على الحوار التفاعلي المباشر مع حكومة البلد المعني حول أي موضوع قبل إدراجه في التقرير وتقديمه إلى لجنة الجزاءات. نطالب أيضا بأن تكون هناك مراجعة دورية لمدى أهمية وفاعلية دور فريق الخبراء في تحقيق الاستقرار في البلد المعني.

بطبيعة الحال، ثمة خطورة كامنة في نظام جزاءات مجلس الأمن تتمثل في تحولها إلى نوع من الوصاية ''tutelage''، وتقع على الدول الأعضاء مسؤولية خاصة في عدم استغلال آليات المجلس لتحقيق الأجندة السياسية الخاصة. يبدو ذلك أمرا بعيد المنال، غير أن علينا أن نتذكر دائما أن منظمة الأمم المتحدة، قد أُنشئت لتحقيق الأمن الجماعي، وأن أعضاء مجلس الأمن ينوبون عن كل الدول الأعضاء في المنظمة وليس عن دولهم.

إن اللجوء لمسألة الجزاءات، بوصفه أحد الأساليب التي يحق لمجلس الأمن أن يقرره في حالات محددة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن لا يكون هو الأصل. بل على المجلس أن يُركز في المقام الأول على كيفية تفعيل دور لجان العقوبات في صنع وتعزيز السلام من خلال التعامل الحازم مع رافضي السلام.

إن اللجوء إلى مسألة الجزاءات كإحدى الأساليب التي يحق لمجلس الأمن أن يقررها في حالات محددة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يجب ألا يكون هو الأصل، بل ينبغي للمجلس التركيز في المقام الأول على كيفية تفعيل دور لجان الجزاءات، في مجال إحلال وتعزيز السلام، من خلال التعامل الحازم مع رافضي السلام. وليس عن طريق الجزاءات التي تطال الكيانات

الاقتصادية الوطنية والقطاعات المؤسسية، بما في ذلك تلك التي تطال الموارد الطبيعية في بعض البلدان.

إنها بلا شك مرفوضة، لأن أثرها المباشر يلحق الضرر باقتصاد البلد المعني، وفي هذه الحالة فإنها جزاءات موجهة ضد الشعوب وضد حقها السيادي في التمتع بمواردها الطبيعية، كما أكدنا بالأمس (انظر S/PV.7619)، ونؤكد بأن الزيارات الميدانية لرؤساء لجان الجزاءات أمر هام، حتى يقف رئيس اللجنة المعنية على حقيقة الأوضاع الميدانية، ويقارن ذلك بالمعلومات التي ترد إليه في تقارير الخبراء. لقد أشرت هنا سيدي الرئيس، أمام هذا المجلس الموقر، يوم أمس إلى أن تعدد الآليات والإجراءات في البلد الواحد، يؤدي حتما إلى التضارب ولا يؤدي إلا إلى تشتيت الجهود الوطنية والدولية معا وإهدار الأموال، والفساد المالي والإداري. ونرجو أن تركز عملية الإصلاح الجارية بشأن أساليب عمل المجلس على توخي الموضوعية، والتحلي بالحكمة في هذا الجانب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد تسفاي (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جمهورية فترويلا البوليفارية، ولا سيما السفير رفائيل داريو راميريث كارينيو، على عقد هذه المناقشة الهامة والمناسبة من حيث التوقيت اليوم، بشأن أساليب عمل الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن.

ونظرا للبيئة العالمية المعقدة والديناميكية، يكتسي تحسين أساليب عمل الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن أهمية قصوى. وتعتقد إريتريا بشدة بأن وجود عملية شفافة وذات مصداقية في مجلس الأمن ليس خيارا بل ضرورة. وسعيا للإيجاز، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، فيما يتعلق بضمان إجراء تقييم شامل لتأثير أنظمة الجزاءات، يتعين على مجلس الأمن، بمجرد أن يثبت بأن أسباب فرض الجزاءات غير موجودة، وبأن تنفيذها يؤثر سلبا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين والتنمية، فضلا عن حياة الناس، أن يرفع على الفور ودون قيد أو شرط هذه الجزاءات. ويجب فصل المسائل القانونية والوقائعية عن الأجندات ذات الدوافع السياسية والدبلوماسية. فلا يجب خلط الأمور.

لقد مرت ست سنوات على فرض مجلس الأمن جزاءات غير مبررة وذات دوافع سياسية على إريتريا. إن مواصلة فرض الجزاءات الظالمة على إريتريا، رغم إشارة فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، إلى أن أسباب فرض الجزاءات لم يعد لها وجود، ليست سوى صورة زائفة للعدالة، وتشكل عقابا جماعيا لشعب إريتريا. ولكن الأهم من ذلك، ونظرا للحقائق السياسية والأمنية الحالية في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر، يقوض الاستمرار في فرض جزاءات غير مبررة على إريتريا ويحد من قدرة دولة عضو في الأمم المتحدة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن لمكافحة التطرف العالمي والإرهاب، أو الإسهام بشكل فعال في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ثانيا، فيما يتعلق بالشفافية وتبادل المعلومات، يتعين على لجان الجزاءات، خاصة تلك التي تتعامل مع الجزاءات القطرية، التفاعل بانتظام وتبادل المعلومات والادعاءات مع البلد المعني. وللبلدان الخاضعة للجزاءات، كل الحق في الاطلاع في الوقت المناسب على مجمل مضمون مشاريع التقارير، والتقارير النهائية التي أعدها الخبراء وأفرقة الرصد. وسيتيح ذلك للجان الجزاءات سماع وجهات نظر البلد المعني، وهو أمر يتسق مع المبدأين القانونيين ”تكافؤ الفرص“ و ”المتهم بريء حتى تثبت إدانته“. وستضمن هذه الأساليب بالتأكيد تحقيق الشفافية. ويجب التأكيد بأن إريتريا، كبلد معني، لا يزال محروما من

الوصول إلى التقييمات الشهرية ومشاريع التقارير، والتقارير النهائية لفريق الرصد.

ثالثا، فيما يتعلق بالفحص الدقيق الذي يقوم به الخبراء وتقارير فريق الرصد، التي تشكل جانبا هاما من جوانب عمل لجان الجزاءات، تعتقد إريتريا بقوة بأنه ينبغي للجان الجزاءات ضمان تلبية تقارير الخبراء وأفرقة الرصد، لأعلى معايير جمع الأدلة، كما هو منصوص عليه في تقرير الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، الذي يؤكد في جملة أمور، ضرورة اعتماد أفرقة الخبراء على المعلومات والوثائق التي جرى التحقق منها، والتأكد من

”إثبات تصريحاتها بمعلومات أكيدة وأن توثق استنتاجاتها بالاعتماد على مصادر ذات مصداقية“ (S/2006/997، المرفق، الفقرة ٢٣).

وعلاوة على ذلك، يجب تحديد مصادر التقارير بشكل واضح ومعروف. ويتعين رفض البيانات الفضفاضة مثل ”معلومات تم جمعها من مصادر موثوق بها“ أو ”معلومات أدلى بها مسؤولون سابقون“ وهلم جرا، ولا يمكن أن تكون الأساس الذي يتخذ مجلس الأمن قراراته بناء عليه. ويجب على لجان الجزاءات ضمان أن تكون محتويات تقارير أفرقة الخبراء ضمن اختصاص الولاية، وأن يحترم الخبراء الولاية ويتقيدون بها بدقة. وكلما تجاوز الخبراء ولايتهم، يجب أن توجه لهم اللجنة تعليمات بعدم القيام بذلك. وفي السياق نفسه، عندما يتبين بأن المعلومات التي يقدمها الخبراء كاذبة، لا بد من تصحيحها علنا وفي أقرب وقت ممكن.

مرة أخرى، لم تكن تلك تجربة إريتريا. فبالإضافة إلى تجاوز فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا نطاق ولايته، فإنه أدلى بمزاعم لا أساس لها، جمعها من مصادر مجهولة الاسم والهوية. وفي سياق صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين، من الواضح أن الفريق مكلف فقط بالنظر في ما إذا كانت إريتريا تدعم حركة الشباب في الصومال، وفي الكيفية التي يتم بها التعامل مع النزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي. ومع ذلك، يواصل هذا الفريق المتجاوز لولايته، التعامل بشكل روتيني مع النزاع بين إريتريا وإثيوبيا، ويقوم بذلك بطريقة تتجاهل السياق والتداعيات. وهناك جانب آخر لا يقل أهمية، على الأقل في تجربة إريتريا، يتمثل في إفادة الفريق بصورة روتينية عن مزاعم غير مؤكدة، ورفضه تصحيحها عندما تبين بأن هذه المزاعم غير صحيحة.

ونظرا لأن الفريق قد أشار بشكل واضح إلى أنه لم يعثر على أي دليل على دعم إريتريا لحركة الشباب، ولأن حكومة قطر هي التي تتعامل مع قضية جيبوتي وإريتريا، بنشر قوات قطرية على الحدود المشتركة بين إريتريا وجيبوتي، ليس هناك تهديد متصور أو حقيقي للسلم والأمن الدوليين تقف وراءه إريتريا. لذلك يجب على مجلس الأمن أن يرفع فورا ودون قيد أو شرط، الجزاءات المفروضة على إريتريا.

ثانيا، نظرا للمعركة الحالية ضد الإرهاب والتطرف في العالم، سيعزز رفع الجزاءات الظالمة السلم والأمن في القرن الإفريقي ومنطقة البحر الأحمر. ومن ناحية أخرى، فإننا نؤكد بأن الجزاءات لن تؤدي سوى إلى الكوارث والفوضى.

ثالثا، لا ترتبط الجزاءات الجائرة المفروضة على إريتريا، بالنزاع القائم بين إريتريا وإثيوبيا. لكن في الوقت الذي يتجاهل فيه الفريق السياق، والمنظور والتداعيات، في انتهاك لولايته، وفي محاولة منه لتحريك هدف آخر، فإنه قد بدأ في التعامل مع النزاع بين إريتريا وإثيوبيا. وتؤكد إريتريا مرة أخرى، بأن الصراع بين إريتريا وإثيوبيا قضية بين المحتل ودولة الاحتلال.

وكذلك يجب أن تؤخذ التهديدات العسكرية المستمرة للمسؤولين الإثيوبيين ضد إريتريا في الحسبان. فمثلا، في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، قال رئيس وزراء إثيوبيا، مخاطبا البرلمان:

”ستضطر إثيوبيا إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد إريتريا“.

وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، وفي مقابلة مع إذاعة تسينات الإثيوبية التي تبث من واشنطن العاصمة، صرح رئيس وزراء إثيوبيا بوضوح بأن؛

”حالة اللاحرب واللاسلم مع إريتريا قد انتهت. وإثيوبيا مستعدة من الآن فصاعدا للقيام بعمل عسكري ضد إرتريا“.

وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، صرح رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي في كلمة أمام البرلمان الإثيوبي قائلا:

”لقد قررت الحكومة الإثيوبية الآن اتباع سياسة أكثر نشاطا باتخاذ إجراءات ضد إريتريا. وستشمل الإجراءات استخدام جميع الوسائل المتاحة لدى إثيوبيا لتغيير الحكومة الإريترية. والمجال الرئيسي الآخر الذي ستعزز فيه إثيوبيا أنشطتها هو دعم الإريتريين في حملتهم الرامية إلى تغيير حكومتهم“.

وفي الختام، فإن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد أي بلد، كبيرا كان أو صغيرا، هو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وينبغي أن يدينه مجلس الأمن. وإذا كان فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا ومجلس الأمن يرغبان في التدخل بشأن هذه المسألة في إطار بند جدول الأعمال الحالي، فالخيار الأوحد هو: حث إثيوبيا على الانسحاب من دون قيد أو شرط وعلى الفور من الأراضي التابعة للسيادة الإريترية، بما في ذلك مدينة بادمي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد غون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم الرئاسة لهذا الشهر وأؤكد لكم دعم وفد بلدي. كما يسرني كثيرا أن أعرب عن تقديرنا لرئيس مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، الممثل الدائم لأوروغواي، سعادة السيد البيو أوسكار روسيلي، وفريقه على عملهم الممتاز، عندما كانت التغييرات الإيجابية التي طرأت على الحالة في كوت ديفوار، المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، موضوع قرار يأذن بتخفيض العنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما أتوجه بالتهاني لممثلي السويد وشيلي على إحاطتيهما الإعلاميتين المتميزتين.

بصفتي ممثلا لبلد يخضع لنظام جزاءات تابع لمجلس الأمن، فإنني أهتم اهتماما كبيرا بالمشاركة في هذه المناقشة بشأن أساليب عمل هيئات المجلس الفرعية بغية تبادل الخبرات واغتنام هذه الفرصة لطرح بعض التوصيات.

في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في كوت ديفوار والتطورات اللاحقة، أدرج مجلس الأمن بلدي تحت نظام جزاءات بموجب القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وقد تم تنفيذ ثلاثة أنواع من الجزاءات، وهي: حظر توريد الأسلحة إلى كوت ديفوار وجزاءات فردية تشمل تقييد الحركة وتجميد الأصول وفرض حظر على الماس الذي يكون منشؤه كوت ديفوار. وقد أعاق السياق السياسي الذي ساد في كوت ديفوار خلال السنوات الست الأولى من نظام الجزاءات تحقيق تقدم حقيقي. وحدثت تغييرات كبيرة في المجالين السياسي الأمني منذ عام ٢٠١١، بعد أداء فخامة السيد الحسن واتارا اليمين رئيسا للجمهورية، أدت إلى إحراز تقدم كبير نحو العودة إلى السلام والاستقرار في البلد. وحدت هذه التطورات الإيجابية بمجلس الأمن إلى تخفيف نظام الحظر على الأسلحة تدريجيا. وبالمثل، مع التحسن المستمر في إدارة الموارد الطبيعية، رفع مجلس الأمن

في نيسان/أبريل ٢٠١٤ الحظر المفروض على الماس الذي يكون منشؤه كوت ديفوار بموجب القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤). وفي أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية بسلاسة والنتائج التي تحققت في مجالي الأمن والاستقرار، تنتظر كوت ديفوار الآن الرفع الكامل للحظر المفروض على الأسلحة في أعقاب التقرير الذي ينتظر أن يقدمه الأمين العام في نهاية آذار/مارس.

وكما قلت في وقت سابق، فقد اتسم التعاون بين بلدي ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بروح التعاون الصريح خلال السنوات الخمس الماضية. وعقد فريق الخبراء والسلطات الإيفوارية المعنية، بما في ذلك البعثة الدائمة في نيويورك، اجتماعات عمل في عدة مناسبات. وما فتئت الحكومة الإيفوارية تلتزم بتوفير أفضل ظروف عمل ممكنة حتى يضطلع فريق الخبراء بمهمته خلال زياراته الدورية للبلد. ومن الأمثلة البارزة لذلك التعاون المتميز الزيارة الميدانية التي قام بها سفير شيلي، الذي كان حينها رئيسا للجنة الجزاءات المنشأت عملاً بالقرار ١٥٧٢، إلى كوت ديفوار في عام ٢٠١٤. فقد تمكنت اللجنة أثناء تلك الزيارة من إبداء تقديرها للتطورات على أرض الواقع، ليس ذلك فحسب، بل ولاستعداد السلطات الإيفوارية للاجتماع مع أعضاء اللجنة. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الدولة قد استقبل اللجنة.

بيد أن استعداد بلد يخضع لنظام جزاءات للتعاون بفعالية مع لجنة جزاءات قد تعوقه أحياناً المواعيد النهائية المحددة – والتي لا تتجاوز أحيانا أسبوعين أو ثلاثة أسابيع فقط – والتي غالباً ما تكون غير كافية لتوفير المعلومات المطلوبة، وذلك في المقام الأول نظراً لصعوبة جمع معلومات معينة. وفي ذلك الصدد، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي إتاحة المزيد من الوقت للدول للاستجابة بفعالية للطلبات المقدمة من الأفرقة العالمة أو اللجان، لا سيما عندما يكون الموضوع منطويا على قضايا معقدة.

إن طابع تقارير أفرقة الخبراء السري جزئيا هو ممارسة تستحق الذكر كذلك. ويجب أن يُمكن تقديم التقارير إلى البلدان المعنية تلك البلدان من الاستعداد لاستيعاب ملاحظات الخبراء في الوقت المناسب. وكما يمكن للمرء أن يستنتج، فإن ذلك ينبغي أن يضفي على تلك التقارير مسحة من الشفافية والتوازن.

وأحد المكونات الرئيسية لفعالية اللجان هو معرفتها الشاملة بالمواضيع التي تمثل هدفا للجزاءات. ويلاحظ وفد بلدي أن الوقت المخصص لرؤساء اللجان الجدد للإلمام الكامل بالموضوع يكون قصيرا جدا في بعض الأحيان. وفي هذا الصدد، يجب استحداث آليات للسماح للرؤساء الجدد بالإطلاع الكافي على ملفات الحالات الموكلة إليهم.

وإجراء استعراض دوري لأثر نظام الجزاءات هو أيضا أحد المكونات الأساسية التي ينبغي أن تلقي كل الاهتمام الذي تستحقه. فهي مسألة تكييف نظام جزاءات للاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع. وفي حالة بلدي، فقد أنشئ نظام الجزاءات لوضع حد لأعمال عدائية كانت مستمرة وتهيئة الظروف للسلام الدائم. ومع عودة السلام واستعادة الاستقرار، ينبغي رفع الحظر المفروض على الأسلحة، على سبيل المثال، للسماح لكوت ديفوار بمواجهة التحديات الداخلية، مثل تلك المتعلقة بالسلامة العامة وأمن الحدود ومكافحة الإرهاب.

وفي ختام ملاحظاتي، أود أن أكرر الإعراب عن امتنان وفد بلدي لكم، سيدي، على تشريف بلدي بدعوته إلى المشاركة في هذه المناقشة. ويحدوني أمل كبير في أن تساعد الاستنتاجات التي تخلص إليها هذه المناقشة في تحسين أساليب عمل هيئات المجلس الفرعية، وعلى الأخص، أساليب عمل اللجان والأفرقة العاملة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد كويما (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة التي تعطي فرصة للدول الخاضعة لنظام جزاءات للإعراب عن وجهات نظرها فيما يتعلق بالمشاكل المرتبطة باحترام الجزاءات المفروضة من قبل مجلس الأمن، والتي تعمل لضمان تنفيذها اللجان التابعة للمجلس والمنشأة بموجب قرارات مختلفة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى ممثلي السويد وشيلي على إسهامهما الهام في هذه المناقشة.

وبما أن ٢٢ وفدا قد ناقش بالفعلا المسائل المتعلقة بالشفافية، وطول الإجراءات، فإن وفد بلدي سيقتصر على ذكر المشاكل التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفيما يتعلق بمكافحة انتشار الأسلحة، فكل ما يحتاجه نظام الجزاءات ليصبح غير فعال هو أن يدعم أحد البلدان المجاورة تمردا، أو كيانا أو فردا مدرجا في القائمة. ولهذا السبب، من بين التدابير الأخرى التي ترمي إلى ضمان الفعالية هو وجوب ممارسة ضغط سياسي ودبلوماسي قوي عند الاقتضاء على الدول المجاورة للدولة الخاضعة للجزاءات.

وفيما يتعلق بحظر السفر، وقد حدث فعلا في الآونة الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد كان أحد الأشخاص الخاضعين يتنقل بحرية إل داخل الأراضي ومنها. وبما أن هوية الشخص لم تكن سرا خلال مروره من المعابر الحدودية، علينا أن نشكك في الدور الذي تضطلع به الإنتربول في تنفيذ نظم الجزاءات، فضلا عن الرصد الذي يقوم به فريق الخبراء تنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. وهذا يثير مرة أخرى مسألة الطابع الملزم لقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بأعضاء المنظمة الذين ينتهكون متعمدين أحكام الميثاق ومبادئه.

وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، فإن أحد التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال للحظر المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، هو أنها تشترك حدودها الشمالية الشرقية والشرقية مع السودان وجمهورية جنوب السودان، اللتين تتعاملان مع حركات تمرد فيهما، فضلا عن جيش الرب للمقاومة، الذي لم يضرب نظام الجزاءات فحسب بعرض الحائط، بل أيضا المعاهدة التي تنظم التداول غير المنضبط لتجارة الأسلحة، على الرغم من توفر الإرادة السياسية لدى الدولتين الشقيقتين.

ولكي يكون الحظر فعالا، لا بد أن تكمله مراقبة الحدود. ومع ذلك، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه مسألة الفرز، وهي بالنسبة لهذا البلد الهش عملية طويلة جدا ومكلفة كثيراً لإصلاح قوات الدفاع والأمن.

هذه هي بعض التحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بفعالية نظام الجزاءات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.